

المحاضر الرسمية

الجمعية العامة



الدورة الرابعة والسبعون

الجلسة العامة ٣٩

الخميس، ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد محمد باندي (نيجيريا)

وقبل الشروع في العمل، أود أن أبلغ الأعضاء بأن البت في

مشروع الإعلان السياسي، الوارد في الوثيقة A/74/L.7، سيتم عقب بيان الأمين العام.

بيان الرئيس

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أرحب بجميع الوفود في

استعراض منتصف المدة بشأن تنفيذ برنامج عمل فيينا لصالح البلدان النامية غير الساحلية للعقد ٢٠١٤-٢٠٢٤. ويهدف البرنامج، الذي اعتمد في عام ٢٠١٤، إلى الإسهام في القضاء على الفقر في البلدان النامية غير الساحلية. وأقر بالجهود التي تبذلها جميع الدول الأعضاء للتوصل إلى اتفاق بشأن الإعلان السياسي الذي سيعتمد قريباً (A/74/L.7). فهذا الإعلان السياسي دليل على قوة تعددية الأطراف اليوم، وهي الوسيلة الوحيدة التي يمكن أن تعالج بفعالية المسائل الشاملة لعدة قطاعات والعابرة للحدود. وفي هذه الحالة، فقد تناولنا المسائل

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

الاجتماع العام الرفيع المستوى المخصص لاستعراض منتصف المدة بشأن تنفيذ برنامج عمل فيينا لصالح البلدان النامية غير الساحلية للعقد ٢٠١٤-٢٠٢٤

البند ٢١ من جدول الأعمال

مجموعات البلدان التي تواجه أوضاعاً خاصة

(ب) متابعة مؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعني بالبلدان النامية غير الساحلية

مشروع القرار (A/74/L.7)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): تعقد هذه الجلسة وفقاً للقرار

٧٢/٢٣٢ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، والقرار ٧٣/٢٤٣ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨.

يتضمن هذا المحاضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحاضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-5060, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>)



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



1939431 (A)



تتفاقم بفعل آثار تغير المناخ. وعلاوة على ذلك، فإن المجتمعات المحلية في هذه البلدان تتخلف عن الركب في عالم سريع النمو. فلا يحصل ٤٠ في المائة من سكانها على الكهرباء. إننا بحاجة إلى الاستثمار في البنية التحتية لضمان أن تتاح للجميع، في كل مكان، الفرصة لتحقيق إمكاناتهم في عالم رقمي. ولا يمكن أن نسمح بتعميق الفجوة الرقمية.

يجب أن نغير هذه الصورة القائمة. ويجب أن نعمل على جعل البلدان النامية غير الساحلية بلدانا نامية مترابطة برا. وتكتسي العملية الحالية أهمية لتنفيذ برنامج عمل فيينا. فقد تحسن ترتيب البلدان النامية غير الساحلية في مؤشر التنمية البشرية بنسبة ١,٥ في المائة بين عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٨. وتبين مؤشرات الصحة والتعليم والمساواة بين الجنسين إحراز تقدم، على سبيل المثال في زيادة التحاق الفتيات بالمدارس الابتدائية، من ٣٤,٢ في المائة في عام ٢٠١٠ إلى ٤٣,٤ في المائة في عام ٢٠١٦. كما شهدنا إحراز تقدم في مجالات مثل البنية التحتية والقدرة على الاتصال. فقد ازداد عدد الرحلات المغادرة المسجلة لدى شركات النقل الجوي في البلدان النامية غير الساحلية بنسبة ٨,٤ في المائة منذ اعتماد برنامج العمل، وحقت بعض الممرات التجارية أهداف البرنامج، وزادت المشاركة في الاتفاقات التجارية الإقليمية في جميع المناطق منذ عام ٢٠١٤.

وسيتطلب التنفيذ الفعال للإعلان السياسي إقامة شراكات مع جميع الدول، وكذلك مع القطاع الخاص، والمجتمع المدني، والشباب، والأوساط الأكاديمية. ويتضمن الإعلان السياسي التزامات بتحقيق أهداف وابتخاذ إجراءات معجلة لإزالة جميع العقبات القانونية والاجتماعية والاقتصادية وغيرها من العقبات التي تحول دون تحقيق المساواة بين الجنسين. والواقع أن الإعلان يهدف إلى تمتع كل إنسان تمتعاً كاملاً بحقوق الإنسان، على نحو ما يدعو الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

المتصلة بالدول النامية غير الساحلية، وبلدان المرور العابر، والدول النامية والدول المتقدمة النمو.

ويوفر لنا الإعلان السياسي خارطة طريق لمواءمة أهداف برنامج عمل فيينا لصالح البلدان النامية غير الساحلية للتعهد ٢٠١٤-٢٠٢٤ مع أهداف التنمية المستدامة. والتركيز على الهدف ١ من أهداف التنمية المستدامة بشأن القضاء على الفقر شرط مسبق لتحقيق التنمية المستدامة. والواقع أنني جعلت القضاء على الفقر أولوية رئيسية للدورة الرابعة والسبعين للجمعية العامة.

إن البلدان النامية غير الساحلية معرضة لخطر التخلف عن الركب. فقد انخفض نموها الاقتصادي في السنوات الخمس الأخيرة، ويعيش ثلث سكانها في فقر مدقع. وعلاوة على ذلك، فإن مستوى التنمية البشرية في العديد من البلدان النامية غير الساحلية أقل من مستوى التنمية البشرية المرتفع الوارد في مؤشر التنمية البشرية التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ويتخلف متوسط ترتيب البلدان النامية غير الساحلية عن المتوسط العالمي بنسبة ٢٠ في المائة، وهناك سبعة بلدان غير ساحلية من بين البلدان العشرة الأدنى ترتيباً. ولا يزال العديد من هذه البلدان يكافح في ظل أوجه الظلم التاريخية. وينبغي ألا يستمر ذلك.

إن البلدان النامية غير الساحلية شديدة الضعف أمام آثار حالة الطوارئ المناخية، وتعاني من التصحر، وتدهور الأراضي، والجفاف، وفقدان التنوع البيولوجي، وانحسار الأنهار الجليدية. لا توجد دولة عضو بمنأى عن آثار تغير المناخ، ولكن الآثار تكون مضاعفة بالنسبة للأكثر ضعفاً. فقبل تسعة أشهر فقط، تعرضت الدولتان غير الساحليتين ملاوي وزمبابوي للإعصار إداي، على الرغم من بعدهما أميال عديدة عن البحر. وبلغ نقص التغذية في البلدان النامية غير الساحلية معدلاً يندر بالخطر حيث وصل إلى ٢٣,٢ في المائة في عام ٢٠١٦، ويؤثر انعدام الأمن الغذائي على ٥١,٦ في المائة من سكانها - وهي مشكلة

تحقيق التنمية المستدامة للأجيال القادمة. ويجب أن تسترشد إجراءاتنا بروح التعاون والتضامن. ويجب أن ننفذ برنامج عمل فيينا على نحو كامل وفعال وفي الوقت المناسب كجزء لا يتجزأ من خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ لضمان ألا يتخلف أحد عن الركب، وهو الالتزام الذي قطعناه. وأنطلع إلى مناقشات اليوم وإلى الإجراءات التي تتخذها الدول الأعضاء لتنفيذ الالتزامات المنصوص عليها في الإعلان السياسي.

أعطي الكلمة الآن للأمين العام أنطونيو غوتيريش.

الأمين العام (تكلم بالإنكليزية): أشكر جميع الحاضرين على الانضمام إلى هذا الاجتماع الهام.

إننا جميعاً ندرك تماماً الأضرار التي تواجه البلدان النامية غير الساحلية التي يبلغ عددها ٣٢ بلداً على مستوى العالم بسبب موقعها الجغرافي. ويقع العديد منها في أماكن نائية. وهي، بحكم تعريفها، لا تتوفر لها إمكانية الوصول إلى البحر، كما تفتقر إلى أشكال الترابط الأخرى أو تكون غير متطورة، مثل الطرق والسكك الحديدية وطرق المعلومات الفائقة السرعة. ويجمع كل هذا ليؤدي إلى زيادة التكاليف، وتقليل الفرص، وإعاقة إدماج هذه البلدان في الاقتصادات العالمية والإقليمية، مما يؤثر سلباً على تخفيف حدة الفقر وتحقيق التنمية المستدامة.

ومع ذلك، يمكن التغلب على هذه التحديات من خلال الشراكات. والتعاون فيما بين بلدان المرور العابر والشركاء الإنمائيين أمر بالغ الأهمية. ونحن بحاجة إلى المجموعة المناسبة من السياسات، وزيادة الاستثمار، والهياكل الأساسية التي يعول عليها للمرور العابر، وتحقيق الكفاءة في العمليات الجمركية، وتحسين الوصول إلى التكنولوجيا واستخدامها. ونحتاج إلى تعاون المجتمع الدولي لوقف الكميات الهائلة من الموارد التي لا تزال تتدفق من البلدان النامية غير الساحلية في شكل تدفقات مالية غير مشروعة، ونحتاج إلى مساعدة هذه البلدان التي تعاني من حالة مديونية حرجية أو في خطر كبير من التعرض لها.

وأشعر بقدر كبير من التفاؤل إزاء الالتزامات التي تعهدت بها الدول الأعضاء، بما في ذلك الاتفاقات التي تم التوصل إليها في منتدى تمويل التنمية ومؤتمر الأمم المتحدة الرفيع المستوى الثاني المعني بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب، المعقود في بوينس آيرس، والإعلان السياسي المعتمد في مؤتمر قمة أهداف التنمية المستدامة. وعلاوة على ذلك، أسهمت الحوارات الإقليمية إسهاماً كبيراً في استعراض منتصف المدة هذا.

وبينما نمضي قدماً، نحتاج إلى كفالة بذل جميع الجهود لدعم تحقيق التنمية المستدامة في البلدان النامية غير الساحلية، بما في ذلك مكافحة التدفقات المالية غير المشروعة، التي تضر بالتعبئة المحلية واستدامة المالية العامة. وتشمل الأمثلة على ذلك برامج تعاملات الحكومة الإلكترونية وحركات مكافحة الفساد على مستوى القاعدة الشعبية في العديد من البلدان التي نجحت في استخدام التكنولوجيات الرقمية للتصدي للتدفقات المالية غير المشروعة. ونحتاج إلى تعزيز تمويل التجارة للمشاريع المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم وبرامج تيسير التجارة.

ويتعين على الدول النامية غير الساحلية أن تواصل السعي إلى الاستثمار في القطاع الخاص والعمل على تحسين الحوكمة الاقتصادية والأنظمة الخاصة بالأعمال التجارية. كما يجب أن نقدم الدعم التقني لتيسير المشاريع الإنمائية الناجحة تجارياً في مجالي البنى التحتية والنقل. والعمل الذي قامت به الوكالات المتعددة التابعة للأمم المتحدة، والمنظمات الدولية الأخرى، والشركاء في التنمية، والمجتمع المدني يبين بالفعل أهمية الشراكات لتنفيذ برنامج عمل فيينا. فلن نحقق عالماً أفضل للجميع إلا بالعمل معاً.

إن عالماً اليوم يتسم بتغيرات هامة ونحن نقترّب من عقد العمل وتحقيق أهداف التنمية المستدامة ابتداءً من عام ٢٠٢٠. ويجب أن نكفل إرساء أساس متين حتى تتمكن جميع الدول الأعضاء من تحقيق الازدهار. ويجب أن نعمل معاً الآن لضمان

أكثر من ٨٠ في المائة من صادراتها. ولا تزال الهياكل الأساسية غير كافية. واستمر تراجع الاستثمار الأجنبي المباشر، الذي كثيرا ما يكون محركا حاسما لبناء القدرة التنافسية. وتواجه البلدان النامية غير الساحلية، شأنها شأن جميع البلدان، الآثار المتزايدة الشدة لأزمة المناخ العالمية.

بل إن هذه التحديات تكون أشد وطأة والنمو أكثر تقييدا في البلدان غير الساحلية السبعة عشر التي هي أقل البلدان نموا أيضا. فهي تعتمد اعتمادا كبيرا على المساعدة الإنمائية الرسمية، مما يجعل من الأهمية بمكان زيادة هذه المعونة، وإمكانية التنبؤ بها وضرورة اضطلاع الحكومات بتوجيه هذه المعونة نحو الأولويات الوطنية على نحو أكثر فعالية.

واستعراض منتصف المدة هو فرصتنا لتقييم عملنا وتحديدنا وتحقيق قدر أكبر من الاتساق والتآزر بين برنامج عمل فيينا لصالح البلدان النامية غير الساحلية للعقد ٢٠١٤-٢٠٢٤، وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، واتفاق باريس بشأن تغير المناخ والأطر الدولية الأخرى ذات الصلة. ويتعين على الشركاء في التنمية أن يعملوا معا لتعبئة الموارد المحلية والخارجية على السواء، وتوجيهها نحو المجالات ذات الأولوية العالية المفضية إلى تحقيق النمو.

ولا بد من زيادة التمويل الابتكاري للهياكل الأساسية. وينبغي لنا أيضا أن ندعم البلدان النامية غير الساحلية في بناء قطاعاتها الخاصة وتعزيز بيئة الأعمال التجارية. ويكتسي تعزيز المساعدة والدعم التقنيين لبناء القدرات أهمية بالغة. وبما أن وضع أي سياسة أو اتخاذ أي قرار يرتكز بالبيانات، فلا بد أيضا من تعزيز نظم الإحصاءات الوطنية.

وידعوننا الإعلان الذي ستعتمده الجمعية العامة اليوم (A/74/L.7) إلى المساعدة على تحويل البلدان النامية غير الساحلية إلى أماكن مترابطة براً يعمها الازدهار ووفرة الفرص. فلنضافر جهودنا لمساعدة بلدان العالم النامية غير الساحلية الـ

ولدينا الأدوات اللازمة لتقريب المسافات والقضاء على أوجه عدم الكفاءة. كما لدينا الإطار. وقد اعتمدنا، قبل خمس سنوات، برنامج عمل فيينا لصالح البلدان النامية غير الساحلية للعقد ٢٠١٤-٢٠٢٤، وهو خطة شاملة وطموحة لتحقيق نمو اقتصادي شمولي ومستدام، والحد من الفقر، وضمان إدماج البلدان النامية غير الساحلية في الاقتصاد العالمي. ويتمثل أملنا المشترك في إيجاد حل يفيد جميع البلدان النامية غير الساحلية، وبلدان المرور العابر، والشركاء الإنمائيين. فهي جميعا - بل نحن جميعا - سنستفيد من كفالة وجود مسار لتحقيق التنمية المستدامة.

وقد أحرزنا تقدما في بعض المجالات الرئيسية. فقد زاد نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في العديد من البلدان النامية غير الساحلية. وقد تم تسجيل تقدم مشجع بشأن بعض المؤشرات المتصلة بالصحة، والتعليم، والطاقة، والمساواة بين الجنسين، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وقد تم إدراج برنامج عمل فيينا الآن بشكل أفضل في الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية وفي عمل منظومة الأمم المتحدة الإنمائية نفسها. ويجري العمل بشأن الربط بين شبكات النقل من أجل تطوير ممرات المرور العابر والممرات الاقتصادية. ويوفر اتفاق التجارة الحرة القاري الأفريقي واتفاق منظمة التجارة العالمية المتعلق بتيسير التجارة فرصا للبلدان غير الساحلية للارتباط بالأسواق الخارجية وسلاسل القيمة العالمية. واستفادت البلدان النامية غير الساحلية أيضا من الزيادات المتواضعة في المساعدة الإنمائية الرسمية منذ عام ٢٠١٤، ومن زيادة المعونة لصالح التجارة والتعاون فيما بين بلدان الجنوب. وهذا تقدم يمكن الاستفادة منه في وقت لا تزال فيه البلدان النامية غير الساحلية تواجه تحديات كبيرة، وثمة الكثير مما يتعين القيام به.

ولا يزال التكامل التجاري منخفضا. إذ يمثل أقل من ١ في المائة من الصادرات العالمية. وتمثل السلع الأولية والموارد الطبيعية

له في الجمعية العامة، لا سيما خلال الاجتماعات الرفيعة المستوى. ويُرجى من المشاركين الذين أعدوا بيانات أطول قراءة نسخة موجزة منها وتقديم النصوص الكاملة لبياناتهم إلى الأمانة العامة لنشرها على بوابة الخدمات الموفرة للورق PaperSmart.

وعملاً أيضاً بالقرار ٧٢/٣١٣، يُوصى بإعمال مبدأ "البروتوكول محل احترام من الجميع" الذي يُشجّع بمقتضاه المشاركون على الامتناع عن إدراج العبارات البروتوكولية النمطية في بياناتهم. وفي ضوء هذا الإطار الزمني المحدد، أود أن أناشد المتكلمين الإدلاء ببياناتهم بسرعة معقولة ليتسنى توفير ترجمة شفوية سليمة إلى لغات الأمم المتحدة الرسمية. وأناشد جميع المتكلمين تعاونه في التقيد بالمدة الزمنية المحددة للبيانات حتى يتسنى الاستماع إلى جميع المتكلمين المدرجة أسماؤهم في القائمة في الوقت المناسب.

أعطي الكلمة الآن للمراقب عن دولة فلسطين.

السيد منصور (فلسطين) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أدلي بهذا البيان باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين.

تود المجموعة، بدايةً، أن تشكر رئيس الجمعية العامة على عقد استعراض منتصف المدة الهام هذا. وهي لحظة حاسمة بالنسبة للبلدان النامية غير الساحلية، إذ تُلقي نظرة شاملة على التقدم المحرز حتى الآن نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة وأهداف برنامج عمل فيينا لصالح البلدان النامية غير الساحلية للعقد ٢٠١٤-٢٠٢٤، والأهم من ذلك، رسم الطريق للمضي قدماً صوب التعجيل بالتنفيذ.

وخلال السنوات الخمس الماضية، ومنذ اعتماد برنامج عمل فيينا في عام ٢٠١٤، بات من الواضح أن جهوداً قد بُذلت من أجل تنفيذ برنامج العمل. ومع أنه يجري بذل هذه الجهود، لم يحقق التقدم المحرز الأهداف والغايات المنشودة. إذ لا تزال البلدان النامية غير الساحلية الـ ٣٢ تواجه تحديات

٣٢ على تحقيق تحولات مستدامة ومستوى معيشة أفضل لأكثر من ٥٠٠ مليون شخص تمثل هذه البلدان موطناً لهم. ولا تزال منظومة الأمم المتحدة، بعد إصلاحها وإعادة تنظيمها، ملتزمة التزاماً قوياً بدعم جهود الجمعية العامة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): تبت الجمعية الآن في مشروع القرار A/74/L.7، المعنون "الإعلان السياسي لاستعراض منتصف المدة الرفيع المستوى بشأن تنفيذ برنامج عمل فيينا لصالح البلدان النامية غير الساحلية للعقد ٢٠١٤-٢٠٢٤". ولضمان حسن سير الإجراءات، يُرجى من الوفود التي ترغب في تقديم تعليق للموقف أن تفعل ذلك في البيانات التي ستدلي بها في المناقشة.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية تقرر اعتماد مشروع القرار A/74/L.7؟

اعتمد مشروع القرار A/74/L.7 (القرار ١٥/٧٤).

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أود أن أعرب عن خالص شكري للسيد جان كيكرت، الممثل الدائم للنمسا، والسيدة دوما تشيرينغ، الممثلة الدائمة لبوتان، اللذين أبديا، بوصفهما ميسرين للمشاورات غير الرسمية، قدرة كبيرة وكثيراً من الصبر في تسيير المناقشات والمفاوضات المعقدة بشأن مشروع القرار. كما أشكر الدول الأعضاء على إسهاماتها القيمة في التوصل إلى اتفاق بهذا الشأن.

وقبل أن نبدأ بقائمة المتكلمين، أود تناول مسائل تنظيمية هامة متصلة بسير الجلسات العامة. وكما أعلن في اليومية، أود تذكير جميع المتكلمين الموقرين بأن البيانات ينبغي أن تقتصر على ثلاث دقائق عند التكلم بصفتهم الوطنية وخمس دقائق عند التكلم باسم مجموعة من الدول. وكما تذكّر الوفود، فقد دعت الجمعية العامة، في قرارها ٧٢/٣١٣ المؤرخ ١٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨، كل متكلم إلى التقيد الصارم بالوقت المحدد

الجافة حيث تكون آثار تغير المناخ والتصحر وتدهور الأراضي أكثر وضوحًا.

كلنا نتفق على أن هذه التحديات ليست مستعصية على الحل. من الواضح أنه يجب علينا مضاعفة جهودنا إذا أُريد تحقيق المبدأ الأساسي المتمثل في عدم ترك أي شخص يتخلف عن الركب، وهو أمر أساسي في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. إن برنامج عمل فيينا هو جزء لا يتجزأ من خطة عام ٢٠٣٠، وتنفيذه بالكامل أمر أساسي لكي تحقق البلدان النامية غير الساحلية أهداف التنمية المستدامة.

ومن المشجع أننا في الإعلان السياسي الذي اعتمد قبل دقائق (القرار ٧٤/١٥) قد التزمنا بالتجمع في شراكات دائمة وفعالة بين البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر وشركاء التنمية، وكذلك مع مجموعة من أصحاب المصلحة، بما في ذلك المجتمع المدني والقطاع الخاص والأوساط الأكاديمية والشباب. يجب أن نفي بهذا الالتزام. وتود مجموعة الـ ٧٧ والصين الإعراب عن تقديرها البالغ للممثلين الدائمين للنمسا وبوتان وفريقيهما على أدوارهم الناجحة بصفتهم ميسرين للإعلان السياسي.

نؤكد من جديد التزامنا بالتنفيذ الفعال لإعلان فيينا وبرنامج عمل فيينا لصالح البلدان النامية غير الساحلية للعقد ٢٠١٤-٢٠٢٤ ونشجع هذه البلدان وبلدان المرور العابر وشركائها في التنمية ومنظومة الأمم المتحدة وجميع الجهات الفاعلة الأخرى على تنفيذ الإجراءات المتفق عليها في البرنامج في مجالاته الستة ذات الأولوية، وهي القضايا الأساسية لسياسات المرور العابر، وتطوير وصيانة البنية التحتية، والتجارة الدولية وتيسير التجارة، والتكامل والتعاون الإقليمي، والتحول الاقتصادي الهيكلي، ووسائل التنفيذ بطريقة منسقة ومتسقة وسريعة. إن البرنامج والدعوة إلى العمل من أجل الإسراع في تنفيذ برنامج عمل فيينا، كما ورد في الإعلان السياسي، تحددان الإجراءات التي

خاصة بسبب البعد الجغرافي، وافتقارها لمنافذ مباشرة إلى البحر، وعزلتها عن الأسواق العالمية. وتتفاقم هذه التحديات بسبب الهياكل الأساسية غير الكافية، وإجراءات عبور الحدود المعقدة، وأوجه القصور الهيكلية، والقدرات المحدودة على التصدي للصدمات الخارجية.

ويشير تقرير الأمين العام (A/74/383)، الذي استعرض التقدم المحرز في تنفيذ برنامج عمل فيينا على مدى السنوات الخمس الماضية، إلى أنه لا يزال هناك الكثير مما ينبغي عمله حتى يتسنى للبلدان النامية غير الساحلية تحقيق أهداف برنامج عمل فيينا وأهداف التنمية المستدامة. وفي الوقت الراهن، لا يزال ثلث سكان البلدان النامية غير الساحلية يعاني من الفقر.

وتؤكد المجموعة على أن تطوير الهياكل الأساسية يؤدي دورا رئيسيا في خفض تكاليف التنمية في البلدان النامية غير الساحلية. كما تشدد على أن تطوير وصيانة الهياكل الأساسية للنقل العابر، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والهياكل الأساسية للطاقة لهما أهمية بالغة، إذ يتيح ذلك للبلدان النامية غير الساحلية الحد من التكاليف التجارية المرتفعة وتحسين قدراتها التنافسية وتحقيق إدماجها الكامل في السوق العالمية.

ورغم أهمية التجارة في تحقيق التنمية المستدامة، لا تزال مشاركة البلدان النامية غير الساحلية في التجارة العالمية هامشية للغاية. ولا تزال المجموعة تشعر بالقلق لأن البلدان النامية غير الساحلية تمثل أقل من ١ في المائة من الصادرات العالمية. إذ انخفضت حصتها من ١,١٩ في المائة عام ٢٠١٤ إلى ٠,٩٨ في المائة عام ٢٠١٨. ويعاني العديد من البلدان النامية غير الساحلية من عجز تجاري مستمر.

بالإضافة إلى هذه التحديات لا يزال تأثير تغير المناخ وتقلبه يقوضان جهود البلدان النامية غير الساحلية لتحقيق التنمية المستدامة. العديد من هذه البلدان تقع في مناطق الأراضي

الحرّة القارية الأفريقية من الأمور الأساسية لتعزيز الترابط، والذي لا يزال يشكل نقصه عقبة في طريق التكامل التجاري الهادف الذي يطمح إليه بلدي.

إن القطاعات السبعة ذات الأولوية المشتركة التي سيتم تحريرها في هذه التكتلات الاقتصادية الإقليمية، وهي الاتصالات والتمويل والأعمال التجارية والنقل والسياحة والطاقة والبناء، تعطينا الأمل في تعاون إقليمي ناشئ معزز ومرن في القارة الأفريقية. إن سياساتنا الصناعية والتجارية تهدف إلى تعزيز القيمة المضافة للمنتجات الأولية المحلية والاستفادة منها في المنتجات المصنعة عالية القيمة، وبالتالي إلى تطوير سلاسل قيمة كاملة في القطاعات الرئيسية للاقتصاد المحلي. إن الهدف الرئيسي هو تنويع المنتجات وزيادة مساهمة الصادرات في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ٥ في المائة. ومن المعالم الرئيسية في هذا المجال الإنشاء والتعيين الحاليان لمنطقتين اقتصاديتين حول مطارنا الجديد إلى حد ما وحديقة للعلوم والتكنولوجيا.

ونشير إلى أن إيسواتيني تحتل حالياً المرتبة الأولى في أفريقيا من حيث التجارة عبر الحدود، وهذا نتيجة لعدد من الإصلاحات أجرتها البلاد لتسهيل التجارة، بما في ذلك اعتماد خارطة طريق إيسواتيني الوطنية لتسهيل التجارة، والتي تعد بمثابة دليل لتنفيذ التزاماتنا بتسهيل التجارة الدولية والإقليمية.

يتمثل طموح خارطة الطريق هذه في تسهيل سلسلة إمدادات تجارية حديثة وآمنة وسالمة من أجل تقليل تكاليف التجارة والوقت بنسبة ٣٠ في المائة بحلول عام ٢٠٢٢. ولتحقيق هذا الطموح حددت المملكة إجمالي سبع مبادرات استراتيجية، وهي الترتيبات المؤسسية لتسهيل التجارة، وبوابة معلومات تجارية، ونظم لقياس أداء تسهيل التجارة، والامتثال وإدارة المخاطر، والتعاون بين الجمارك، والنافذة الوطنية الوحيدة - بما في ذلك الإدارة المنسقة للحدود وتحليل العمليات التجارية - والتكامل الإقليمي.

يتعين على جميع أصحاب المصلحة اتخاذها. فلنعمل معا ولننفذ ما هو مطلوب لتحقيق التحول الاجتماعي والاقتصادي المنشود للبلدان النامية غير الساحلية. هذه الأهداف قابلة للتحقيق، وتظل الشراكات القوية أمر أساسي.

السيد خومالو (إيسواتيني) (تكلم بالإنكليزية): إن مملكة

إيسواتيني، بسكانها البالغ تعدادهم نحو ١,٢ مليون نسمة وبمساحة جغرافية تزيد عن ١٧ ألف كيلو متر مربع وتحيط بها جنوب أفريقيا وموزامبيق، قد وضعت التحول الاقتصادي الهيكلي في صلب جدول أعمالها الاقتصادي الوطني. وفي هذا الصدد أعطت الحكومة الأولوية للتجارة الدولية وتيسير التجارة، وتطوير وصيانة الهياكل الأساسية، والتكامل والتعاون الإقليميين، وقضايا المرور العابر، وتعبئة الموارد من أجل تنفيذ برنامج عمل فيينا لصالح البلدان النامية غير الساحلية للعد ٢٠١٤-٢٠٢٤، مما يمهد الطريق لتحقيق نمو اقتصادي مستدام. وعلاوة على القيود المتأصلة المرتبطة بكونها غير ساحلية، فإن خارطة الطريق الإستراتيجية لمملكة إيسواتيني للفترة ٢٠١٩-٢٠٢٢ تحدد التحديات التي تواجه البلد، بما في ذلك العجز المالي المتزايد، وانخفاض معدلات النمو، وتصنيفنا المتدني في سهولة ممارسة الأعمال. ولمواجهة هذه التحديات يتم إيلاء اهتمام خاص لإصلاح خمسة قطاعات نمو رئيسية، وهي التعليم وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والتعدين والطاقة، والزراعة، والتصنيع وتجهيز المنتجات الزراعية، والسياحة.

تقوم إيسواتيني بتنفيذ اتفاق تيسير التجارة التابع لمنظمة التجارة العالمية، كما أن عضويتنا في مختلف الجماعات الاقتصادية الإقليمية تضعنا في موقع متميز لمعالجة اختناقات المرور العابر التي تعيق حركة بضائعنا وخدماتنا عبر الحدود. وسيكون التحرك صوب تحرير التجارة في الخدمات في الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي والسوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي ومنطقة التجارة الحرة الثلاثية ومنطقة التجارة

الطاقة وارتفاع تكلفة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وآثار تغير المناخ، إلى تقويض الميزة التنافسية لصادراتنا، ويجعل وارداتنا مكلفة جدا.

ولذلك قامت حكومة ملاوي بسرعة بتعميم مراعاة كل من برنامج عمل فيينا وأهداف التنمية المستدامة في استراتيجيتها الوطنية، فضلا عن الاستراتيجيات القطاعية، مثل الخطة الرئيسية الوطنية للنقل، التي تدخل ضمن اختصاص وزارتي. غير أنني أود أن أشدد على أن التحدي الذي يشكله تنفيذ هذه الاستراتيجيات يظل يتمثل في عدم توافر الموارد الكافية. ونقوم حاليا بتنفيذ عدد من مشاريع الهياكل الأساسية في مجالات النقل والطاقة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتهيئة بيئة ملائمة لتنمية القطاع الخاص.

كما تتاح الفرص على الصعيد الإقليمي لتحقيق الطموحات التي يتبناها برنامج عمل فيينا. إن برنامج تطوير الهياكل الأساسية في أفريقيا، الذي يدعمه الاتحاد الأفريقي، والبرنامج الثلاثي لتيسير النقل والمرور العابر، الذي تدعمه السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي وجماعة شرق أفريقيا والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، كلاهما مبادرتان قاربتان لتحسين ممرات العبور ومواءمة وتبسيط وتوحيد القواعد والأنظمة بغية تيسير النقل السلس للبضائع والأشخاص، وفي نهاية المطاف خفض تكلفة النقل والعبور.

وإذ أوشك على اختتام بياني، أود أن أذكر بأن التحديات التي تواجه البلدان غير الساحلية لها تأثير مباشر على تطلعات خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ المتمثلة في عدم ترك أحد خلف عن الركب. وذلك هو السبب في أنه ينبغي لنا، إذ نذكر أنفسنا بالأدوار التي أسندت لنا في برنامج عمل فيينا، أن نستخدم هذا الاجتماع الاستعراضي للتفكير كذلك في الثغرات التي نواجهها وتركيز جهودنا على سدها. وإذا اتفقنا جميعا على أن للبلدان النامية غير الساحلية احتياجات إنمائية خاصة وفريدة

في الختام، إن تنفيذ التزاماتنا بموجب برنامج عمل فيينا أمر بالغ الأهمية للنمو الاقتصادي وتحسين مستويات المعيشة. وتظل المساعدة التقنية والمالية، بما في ذلك دعم بناء القدرات ورسملة مؤسساتنا الإنمائية المالية، ضرورية ومهمة للتنفيذ الفعال لهذه البرامج.

السيد جوما (ملاوي) (تكلم بالإنكليزية): قبل خمس سنوات انعقد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبلدان النامية غير الساحلية واعتمد برنامج عمل فيينا لصالح البلدان النامية غير الساحلية للفترة ٢٠١٤-٢٠٢٤، الذي كان هدفه التصدي للتحديات التي تواجهها هذه البلدان.

//إننا نجتمع مرة أخرى اليوم - في منتصف العقد المراد له أن يكون الإطار الزمني لتنفيذ برنامج العمل النبيل هذا. نجتمع مرة أخرى اليوم - في منتصف العقد الذي أريد له أن يكون الإطار الزمني لتنفيذ برنامج العمل النبيل هذا. ومن الواضح أننا أحرزنا تقدما، ولكن يجب علينا أيضا أن نسارع إلى الاعتراف بأننا لم نكن عند مستوى التوقعات. ففي بعض البلدان، انخفض النمو الاقتصادي وتضاءلت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وانخفضت أيضا حصص الصادرات العالمية. وقد تغلبنا على العقبات وواجهنا تحديات ناشئة ولكننا، من دون شك، اغتصمنا كذلك فرصا جديدة.

وإذ نبادل الخبرات في هذه الجلسة الاستعراضية، يجب أن نقضي وقتا طويلا في تحديد سبل التعجيل بتنفيذ برنامج عمل فيينا خلال السنوات الخمس المتبقية. ولهذا الغرض، أود أن أعرب عن عميق امتناني لمكتب الممثلة السامية لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية التابع للأمم المتحدة على دعمه عقد هذا الاجتماع. إن ملاوي تقدر برنامج عمل فيينا تقديرا عاليا. فهي لا تصل إلى البحر إلا عبر تنزانيا وموزامبيق وجنوب أفريقيا، الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع تكاليف النقل، وهو ما يؤدي، بالاقتران مع انخفاض إنتاجنا من

فعلى سبيل المثال، زاد بلدي، كسياسة متسقة، من النسبة المئوية للمعونة المقدمة إلى أقل البلدان نمواً، من ٤٨ في المائة في عام ٢٠١٦ إلى ٥٣ في المائة في عام ٢٠١٨، ومن المتوقع أن يواصل زيادتها. وتذهب نسبة كبيرة من هذه المعونة إلى الدول غير الساحلية.

وندعو البلدان الأخرى إلى زيادة تمويلها للدول النامية غير الساحلية في مجالات مثل التخفيف من آثار تغير المناخ والحد من مخاطر الكوارث والتصدي لها، حيث يلزم المزيد من التمويل. وفيما يتعلق بهاتين المسألتين، فإن البلدان النامية غير الساحلية تعاني بشدة من آثار أزمات ليس لها دور يذكر أو ليس لها أي دور في نشوئها. وإذا عمل معاً كمجتمع عالمي للحد من تهديدات تغير المناخ، يجب علينا أيضاً أن نتضامن مع أشد المتضررين من آثاره وأن ندعمهم في بناء القدرة على التكيف.

وترحب بلدان الشمال الأوروبي بالتقدم المحرز في اجتذاب الاستثمارات الخاصة وإقامة الشراكات بين القطاعين العام والخاص في العديد من الدول النامية غير الساحلية. كما اتخذت خطوات هامة لاستدراة أموال وطنية إضافية للجهود الإنمائية. ولكن لا يزال أماننا بعض الطريق الذي يتعين علينا أن نقطعه، ونحتاج إلى زيادة تكثيف الجهود لمكافحة التدفقات المالية غير المشروعة.

ويمكن لبرامج تيسير التجارة أن تؤدي دوراً هاماً في مساعدة الدول النامية غير الساحلية على زيادة مستوى تجارتها، وهي ذات أهمية كبيرة لبلدان الشمال الأوروبي. وبلدي، النرويج، هو أكبر مانح وحيد لبرنامج البنك الدولي لدعم تيسير التجارة، ونؤمن بالفعل بأن التجارة ستوفر، على المدى الطويل، فرصاً اقتصادية كبيرة للبلدان النامية غير الساحلية.

وفي الختام، تواجه الدول النامية غير الساحلية تحديات عديدة، ولكن ليس من بينها ما لا يمكن التغلب عليه بالسياسات

من نوعها، فينبغي أيضاً أن يكون من السهل الاتفاق على أن هذه البلدان تحتاج إلى موارد خاصة للتصدي لتحدياتها.

السيد هولت (النرويج) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أدلي بهذا البيان باسم بلدان الشمال الأوروبي، أيسلندا والدانمرك والسويد وفنلندا، وبلدي النرويج.

إن البلدان النامية غير الساحلية من بين أضعف البلدان في العالم. فلا يزال ثلث سكانها يعيشون في فقر مدقع. ويبلغ معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة ٦ في المائة. كما أنها معرضة بشدة للآثار الضارة لتغير المناخ، التي تتجلى في الجفاف والتصحر وفقدان التنوع البيولوجي.

وتواجه البلدان النامية غير الساحلية مجموعة فريدة من العقبات المتصلة بالموقع الجغرافي والنقل والهيكل الأساسية والمعابر الحدودية والاعتماد على السلع الأساسية وانخفاض الإنتاجية. غير أن بالإمكان التغلب على هذه العقبات، وبرنامج عمل فيينا لصالح البلدان النامية غير الساحلية للعقد ٢٠١٤-٢٠٢٤ يشكل وصفاً للتغلب على تلك العقبات. وقد تم بالفعل إحراز بعض التقدم في هذا الاتجاه. فقد أصبح قطاع التصدير ككل أكثر تنوعاً. وزاد متوسط نسبة السكان في البلدان النامية غير الساحلية الذين يحصلون على الكهرباء من ٤٩ إلى ٥٦ في المائة. وحققت بعض الممرات التجارية في أفريقيا، بما في ذلك ممر ترانس كالا هاري، الأهداف المحددة في برنامج عمل فيينا فيما يتعلق بتحسين ظروف المرور العابر.

إن بلدان الشمال الأوروبي تدرك التحديات التي تأتي مع كون البلد غير ساحلي، وهي شريكة في التغلب على هذه العقبات. فلدينا بعض أعلى مستويات المساعدة الإنمائية الرسمية في العالم، حيث تصل إلى هدف الأمم المتحدة المتمثل في ٠,٧ في المائة من الدخل القومي الإجمالي، في حالة الدانمرك، و ١ في المائة من الدخل القومي الإجمالي في حالة النرويج والسويد. ومساعدتنا الإنمائية الرسمية موجهة إلى أضعف الدول.

النامية. وتهدف كازاخستان إلى زيادة تحسين إمكاناتنا في مجال المرور العابر والنقل، وتطوير مركز النقل متعدد الوسائط للمنطقة الأوروبية الآسيوية. وتحقيقاً لهذه الغاية، فإننا ننفذ برنامجاً وطنياً يُعرف باسم "نورلي جول" لتعزيز التكامل الأوروبي - الآسيوي وضمان دور بلدنا الرئيسي في مبادرة الصين "الحزام والطريق". وقمنا كجزء من هذا البرنامج بمد خطوط سكك حديدية بطول أكثر من ٢ ٥٠٠ كيلومتر وأعدنا بناء ١٢ ٠٠٠ كيلومتر من الطرق السريعة وفتحنا ممراً لعبور السيارات بين غرب أوروبا وغرب الصين وبنينا ميناء "بوابة خورجوس" الجاف على الحدود مع الصين وقمنا بتحديث ميناءي أكتاو وكوريك على بحر قزوين. وفي الوقت الحالي، تُمكن ممرات المرور العابر الدولية ال ١١ في كازاخستان، وهي خمسة ممرات للقطارات وست للسيارات، من نقل البضائع من أوروبا إلى آسيا بشكل أسرع بكثير من نقلها عن طريق البحر وأرخص بكثير من النقل الجوي. وبالإضافة إلى ذلك، اعتمدت مطاراتنا ال ١١ مؤخراً نظام السماوات المفتوحة.

لقد حققت البلدان النامية غير الساحلية تقدماً كبيراً في تعزيز الربط الرقمي والربط في مجال الطاقة. ويمثل هذا الربط أولوية رئيسية أخرى. كما أن للتكنولوجيات الجديدة وزيادة إمكانية الوصول إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بما في ذلك من خلال الشراكات بين القطاعين العام والخاص، أهمية استراتيجية بالنسبة لكازاخستان. وينفذ بلدي برنامجاً وطنياً يُعرف باسم "كازاخستان الرقمية" لتحسين نوعية حياتنا من خلال التطوير التدريجي للنظام الإيكولوجي الرقمي.

وتؤدي التجارة الدولية وتيسير التجارة دوراً حاسماً في تحسين القدرة التنافسية العالمية للبلدان النامية غير الساحلية. وفتح تبني الحلول التي تتيحها تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للتجارة الإلكترونية آفاقاً جديدة بالنسبة لتلك البلدان. ومن خلال عمل كازاخستان مع مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية،

والشراكات الصحيحة. وسنظل نحن، بلدان الشمال الأوروبي، شركاء ثابتين للبلدان النامية غير الساحلية.

السيد أشيكباييف (كازاخستان) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أعرب عن تقديرنا لباراغواي، بصفتها رئيسة مجموعة البلدان النامية غير الساحلية وللممثلة السامية أوتويكامانو وفريقها على جهودهم المثابرة في إعداد هذا الاستعراض، وللمنسا والبوتان على تيسير الإعلان السياسي (القرار ٧٤/١٥).

لقد كانت كازاخستان دائماً في طليعة جهود مساعدة البلدان النامية غير الساحلية على تجاوز سلباتها الجغرافية. ولذلك عقدنا أول مؤتمر للأمم المتحدة بشأن البلدان النامية غير الساحلية في ألماتي في عام ٢٠٠٣، واستضيفنا بعد ذلك الاجتماع الوزاري للبلدان النامية غير الساحلية بشأن التجارة والنقل في أستانا في العام الماضي لتدشين العملية التحضيرية لهذا الاستعراض.

وأود أن أشاطركم تقييمنا الموجز للإنجازات والتحديات في المجالات ذات الأولوية في برنامج عمل فيينا للعقد ٢٠١٤-٢٠٢٤ لصالح البلدان النامية غير الساحلية. ففيما يتعلق بالمسائل الأساسية المتعلقة بسياسات المرور العابر، كان هناك عدد كبير من حالات الانضمام والتصديق الجديدة على الاتفاقات الدولية المتصلة بالنقل العابر، بما في ذلك اتفاق تيسير التجارة لمنظمة التجارة العالمية والاتفاقية الجمركية بشأن النقل الدولي للبضائع بموجب بطاقات النقل البري الدولي للجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا. وأصبحت كازاخستان عضواً كاملاً العضوية في منظمة التجارة العالمية وصدقت على الاتفاق الحكومي الدولي بشأن الموانئ الجافة وتفاوضت بنشاط بشأن الترتيبات الإقليمية لتيسير المرور العابر والنقل تحت رعاية منظمة شغهاي للتعاون والاتحاد الاقتصادي للمنطقة الأوروبية الآسيوية.

وأحرزنا أيضاً تقدماً في مجال الربط وتطوير البنية التحتية للنقل. ولتعزيز البنية التحتية للنقل تأثير مضاعف على اقتصاداتنا

والتعلم من تجارب بعضنا بعضا وجمع وتحليل البيانات المصنفة لرصد التقدم المحرز.

وقد تم التصديق على عدد من هذه التدابير خلال الاجتماع التشاوري الأخير لرؤساء دول وسط آسيا المعقود في طشقند. وخلال ذلك الاجتماع، دعا قادة خمس دول في وسط آسيا، وجميعها بلدان غير ساحلية، إلى تعزيز التنسيق وتعميق التعاون الإقليمي الذي يهدف إلى توسيع قدراتها في مجال النقل والممر العابر وضمن الوصول المستقر إلى الموانئ البحرية والأسواق العالمية وتطوير البنية التحتية وإنشاء لوجستيات دولية حديثة. وسيكون "مجمع الفكر الدولي للبلدان النامية غير الساحلية" أساسيا في كل هذه الجهود.

ومن أجل تنفيذ الأولويات السابقة والتغلب على القيود المفروضة على القدرات، فإننا بحاجة حقا إلى تعبئة الأموال في الأجل الطويل على نحو موثوق من خلال آليات التعاون فيما بين بلدان الجنوب وبين بلدان الشمال والجنوب والتعاون الثلاثي. ونحن بحاجة إلى الاستفادة من الصناديق والمبادرات الجديدة لتطوير البنية التحتية، مثل "صندوق طريق الحرير" الجديد ومبادرات البنية التحتية التي يقودها البنك الدولي ومصرف التنمية الآسيوي.

وبالإضافة إلى المساعدة الإنمائية الرسمية، تشكل المعونة من أجل التجارة والتحويلات المالية واستثمارات القطاع الخاص أيضا مصادر مهمة لتعبئة الأموال. وفي هذا الصدد، أود أن أؤكد اقتراح كازاخستان الرائد لإنشاء مركز إقليمي تابع للأمم المتحدة يُعنى بأهداف التنمية المستدامة وتكليفه بمساعدة البلدان النامية غير الساحلية في وسط آسيا وأفغانستان في مجالات مثل الاستثمار ودعم الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم وتطوير إمكاناتنا في مجالي المرور العابر والتصدير.

وبصفة كازاخستان الرئيس العالمي لمجموعة البلدان النامية غير الساحلية للفترة ٢٠٢٠-٢٠٢١، فإنها تتوخى بناء تعاون

فإنها تعكف على وضع برنامج آلي لإدارة الجمارك يعرف باسم ASTANA-1 وآلية الشباك الواحد لعمليات التجارة الخارجية.

وأشاد البنك الدولي بجهود كازاخستان في دراسته، المعنونة "تقرير ممارسة أنشطة الأعمال ٢٠٢٠"، حيث احتل بلدنا المرتبة الخامسة والعشرين على مستوى العالم. وثمة أهمية حاسمة للتحول الاقتصادي البنيوي، وهو أحد المجالات الأخرى ذات الأولوية بالنسبة لنا، في الحد من مواطن الضعف التي تواجه البلدان النامية غير الساحلية فيما يتعلق بتوفير فرص العمل وبناء القدرات الإنتاجية المحلية والحد من الفقر وعدم المساواة. وتعزز كازاخستان التحول الاقتصادي الهيكلي من خلال الصناعات المستدامة وتحديث إجراءات قطاع الأعمال وزيادة الدعم للشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم. وجرى خلال الفترة الأخيرة إنشاء أكثر من ٢٠٠ ١ شركة صناعية جديدة وبرز ٢٤ قطاعاً صناعياً جديداً باستخدام تكنولوجيات متطورة جدا.

ورغم كل الجهود التي بُذلت، لا تزال بلداننا تواجه صعوبات في تنويع هياكل التصدير وتعزيز القدرات التجارية. ونذكر أنه من أجل النجاح في السنوات المتبقية من تنفيذ برنامج عمل فيينا، يتعين على البلدان النامية غير الساحلية التركيز على العديد من القضايا من قبيل تطوير وتحديث ممرات النقل والمرور العابر الدولية والتنفيذ الكامل والفعال للاتفاقات التي تم التوقيع عليها بالفعل وتحسين ومواءمة لوائحنا الجمركية وتبسيط إجراءات عبور الحدود من خلال تطبيق نظام تجاري لا يعتمد على الورق وإيجاد بيئة عمل الشباك الواحد ودمج الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم لدينا في الأسواق الإقليمية والعالمية وتقليل اعتمادنا على المواد الخام وزيادة كفاءة شبكات توليد الطاقة ونقلها ورفع مستويات استهلاك الطاقة المتجددة وجعل تكنولوجيات المعلومات والاتصالات ميسورة التكلفة والنهوض بالتكنولوجيات الجديدة مثل شبكة 5G وإنترنت الأشياء والحوسبة السحابية والذكاء الاصطناعي والبيانات الضخمة

تعلق حكومة جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية أهمية كبيرة على تنفيذ برنامج عمل فيينا. وقد أدمجنا ونفذنا تدابير فيما يتعلق بمجالاته ذات الأولوية من خلال خططنا واستراتيجيتنا الوطنية للتنمية، وخاصة في مجالات البنية التحتية وأنظمة تيسير التجارة والمرور العابر. وكما يتضح من تقريرنا لمنتصف المدة، فقد حققنا تقدماً كبيراً حتى الآن، الأمر الذي أسهم في تسريع تنميتنا الاجتماعية والاقتصادية وتحسين رفاهية شعبنا وتعزيز الربط الإقليمي للبلد وإدماج اقتصاده في النظامين الإقليمي والعالمي.

وفيما يتعلق بتطوير الهياكل الأساسية، تنتهج حكومة لاو السياسة التي اعتمدها بهدف تحويل جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية من بلد غير ساحلي إلى بلد موصول برا. وتركز هذه الفكرة على إيماننا بأن البلد يمكن أن يصبح طريقاً للمرور العابر الداخلي كي تستخدمه بلدان المنطقة كمركز للتجارة والاتصالات. ولتحقيق هذه الغاية، تستثمر حكومة لاو بقوة في تحسين وتطوير البنية التحتية للنقل وخدماته، لا سيما في جهودها لبناء نظام نقل فعال وموثوق لطرق المرور العابر والنقل عبر الحدود. ومن الأمثلة على ذلك إنشاء الممرات الاقتصادية وبناء الجسور التي تربط بين تايلند وميانمار وإدراج ستة مشاريع رئيسية للسكك الحديدية في إطار خططنا الاستراتيجية للسكك الحديدية للفترة من عام ٢٠١٦ إلى عام ٢٠٣٠، بما في ذلك مشروع التعاون لإنشاء خط للسكك الحديدية بين لاو والصين من خلال مبادرة الحزام والطريق.

وفيما يتعلق بالتجارة الدولية وتيسير التجارة، فإن سياستنا تتشكل إلى حد كبير باتفاقات تجارة ثنائية وإقليمية ودولية، بما في ذلك عن طريق إطار منطقة التجارة الحرة لرابطة أمم جنوب شرق آسيا ومنظمة التجارة العالمية. وأنشأنا، على الصعيد المحلي، في عام ٢٠١٨ لجنة وطنية معنية بتيسير التجارة أسندت إليها ولاية رصد عمليات التجارة والأعمال في البلد والإشراف عليها وتيسيرها. ومؤخراً جداً، أودعت حكومة لاو

وثيق مع منظومة الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات والمؤسسات المالية ذات الصلة وشركاء التنمية وبلدان المرور العابر والقطاع الخاص لتحقيق الاتساق من أجل بلوغ الأهداف الواردة في برنامج عمل فيينا. وكل هذه الإجراءات هي جزء لا يتجزأ من خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة عمل أديس أبابا وغيرهما من العمليات العالمية.

وتتشرف كازاخستان، بوصفها داعماً قوياً للنظام التجاري المتعدد الأطراف، باستضافة المؤتمر الوزاري الثاني عشر لمنظمة التجارة العالمية في عاصمتنا، نور سلطان، في شهر حزيران/يونيه ٢٠٢٠. وبالإضافة إلى ذلك، فإننا نخطط لاستضافة اجتماع وزاري خاص للبلدان النامية غير الساحلية على هامش المؤتمر. ونحث جميع الدول الأعضاء وأصحاب المصلحة الآخرين على استخدام هذه الاجتماعات للتداول بشأن القضايا الحاسمة التي تواجهها البلدان النامية غير الساحلية.

كما نعتزم الشروع في التحضير لاستعراض "الماتي + ٢٠"، الذي سيعتزم مع الاستعراض العشري لبرنامج عمل فيينا. وستنسق كازاخستان العمل الجماعي للبلدان النامية غير الساحلية بالتعاون الوثيق مع أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية من أجل الجمع بين أوجه التآزر الفريدة لكل منها لتشكيل كتلة تفاوضية قوية في جميع المنتديات ذات الصلة لجعل أصواتنا مسموعة بشكل عال وواضح. وسيولد السعي الحاسم والجهود الحازمة زخماً أكبر نحو تحقيق تطلعاتنا لبرنامج عمل فيينا وعقد العمل بشأن أهداف التنمية المستدامة المعلن عنه في شهر أيلول/سبتمبر. وعندها فحسب، ستحصل شعوبنا على ما تستحقه من سلام وأمن واستقرار اقتصادي وازدهار.

السيد سيفاندون (جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية)
(تكلم بالإنكليزية): أود في البداية الإعراب عن تقديري للرئيس على قيادته وعقد هذه الجلسة بشأن متابعة مؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعني بالبلدان النامية غير الساحلية.

لنقل البحري في سبيل الوصول إلى الموانئ البحرية. وقد صدقت طاجيكستان، بغية توحيد ومواءمة الإجراءات والقواعد، على تسع من الاتفاقيات والاتفاقات الدولية. وفي عام ٢٠١٤، أصبحت طاجيكستان كذلك عضواً كاملاً العضوية في منظمة التجارة العالمية، التي تنص قواعدها على حرية المرور العابر. ومن أجل تيسير عمليات التصدير والاستيراد والمرور العابر، دشناً هذا العام مشروعاً تجريبياً لبوابة ذات نافذة واحدة وبوابة تجارية.

وينعكس مفهوم توسيع قدرتنا المؤسسية على تطوير روابط التجارة والنقل كذلك في استراتيجيتنا الإنمائية الوطنية لعام ٢٠٣٠. ويتمثل أحد أهدافنا الإنمائية في الخروج من طريق اتصالاتنا المسدود لنصبح دولة عبور، وينبغي لنا أن نشير إلى أننا بذلنا جهوداً لتطوير هياكل أساسية للنقل. وقد اجتذبت الحكومة استثمارات تزيد على بليون دولار، الأمر الذي أدى إلى بناء أو إصلاح أكثر من ٢٠٠ ٢ كيلومتر من الطرق و ٢٤٠ جسراً، ستة منها ذات أهمية إقليمية وتشترك في الحدود مع أفغانستان. ويجري أيضاً تنفيذ أحد عشر مشروعاً استثمارياً آخر يزيد إجمالي قيمتها على ٦٧٠ مليون دولار.

وفيما يتعلق بمستقبل تطوير هياكل النقل الأساسية في إطار البرامج الحكومية، نتطلع إلى اجتذاب استثمار أجنبي رئيسي. وقد ساعد تنفيذ المشاريع الاستثمارية الحكومية في مجال النقل على زيادة حجم الحركة التجارية وتخفيض فترة الانتقال من منطقة إلى أخرى من ١٠ ساعات إلى أربع أو خمس ساعات. ويتمثل أحد الأهداف الرئيسية لبرنامج عمل فيينا في مساعدة بلدان مثل طاجيكستان على التغلب على الصعوبات المتصلة بعزلتها واعتمادها على المواد الخام لتعزيز مشاركتها في التجارة العالمية.

وقد شهدنا، في السنوات التي انقضت منذ حصول طاجيكستان على الاستقلال، عدداً من الإنجازات الهامة. فقد بلغ معدل النمو السنوي لنتاجنا المحلي الإجمالي أكثر من ٧ في المائة. وازداد حجم صادراتنا، مع اعتماد برنامج حكومي

صك تصديقها على الاتفاق الحكومي الدولي بشأن الموانئ الجافة الشهر الماضي.

وعلى الرغم من التقدم الذي أحرزناه، لا تزال جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية تواجه تحديات كثيرة في تنفيذها برنامج عمل فيينا من حيث القيود المالية وعدم كفاية اللوجستيات والمرافق مثل الموانئ الجافة ومراكز التوزيع واللوائح الجمركية المرهقة وانخفاض مستويات القدرة الإنتاجية والتكنولوجيا وعدم كفاية الموارد البشرية، فضلاً عن محدودية تنوع الصادرات والقدرة التنافسية ذات الصلة.

وفي الختام، أود أن أعيد تأكيد جهودنا للتعجيل بتحقيق أهدافنا الشاملة لبرنامج عمل فيينا بمواصلة الاستثمار في المجالات المحتاجة وتعزيز الشراكات مع بلدان المرور العابر والشركاء في التنمية والقطاع الخاص لتنفيذ برنامج العمل بفعالية في السنوات الخمس المقبلة.

السيدة سيدمورودزودا (طاجيكستان) (تكلمت بالروسية):

أغتنم هذه الفرصة لأثني على جهود وكالة الأمين العام والممثلة السامية فيكييتامويلو كاتويكامانو ورئيس وأعضاء مكتب مجموعة البلدان النامية غير الساحلية الآخرين على قيادتهم النشطة ومشاركتهم في إعداد استعراض منتصف المدة لبرنامج عمل فيينا لصالح البلدان النامية غير الساحلية للعد ٢٠١٤-٢٠٢٤.

ومن المهم الإشارة إلى أن البلدان النامية غير الساحلية تواجه مشاكل محددة تضعها في وضع غير مؤات من حيث الوقت والتكاليف المالية، إذ أن نقل البضائع وشحنها بالبر أكثر تكلفة بكثير من نقلها بحراً. وتفتقر طاجيكستان، مثلها مثل البلدان الأخرى في آسيا الوسطى، إلى إمكانية الوصول إلى الموانئ. وفي ذلك الصدد، فإن حرية المرور العابر، بالإضافة إلى الهياكل الأساسية والدعم اللوجستي للشحن، مهمة لآفاق التنمية. إن طاجيكستان ملزمة باستخدام أراضي بلدان أخرى

وفي الختام، نشير إلى أن طاجيكستان تنتهج سياسة الباب المفتوح وأنها مستعدون للتعاون.

السيد سوغومي (تشاد) (تكلم بالفرنسية): نجتمع اليوم، بعد خمس سنوات من اعتماد برنامج عمل فيينا للعقد ٢٠١٤-٢٠٢٤ للبلدان النامية غير الساحلية، في مقر الأمم المتحدة لإجراء استعراض منتصف المدة واستخلاص الدروس من التجارب السابقة وتحديد الفرص لزيادة تنفيذه في السنوات القليلة المقبلة. وبرنامج عمل فيينا هو إطار عشري مهم للتنمية العالمية يرمي إلى التغلب على العقبات الهيكلية التي تواجهها البلدان النامية غير الساحلية عن طريق تنفيذ تدابير في ستة مجالات ذات أولوية. ويتناول ظروف بلداننا واحتياجاتها وأولوياتها على النحو الواجب، وهو متوافق تماماً مع خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣.

ولا حاجة إلى التأكيد على أن الافتقار إلى منفذ مباشر إلى البحر يتسبب في تحمّل البلدان النامية غير الساحلية تكاليف نقل باهظة، مما يؤثر بشكل سلبي على أنشطتها التجارية ويقوّض قدرتها التنافسية وجهودها الإنمائية. وبما أن تشاد هي أحد أقل البلدان غير الساحلية نمواً، فإنها تعاني بشدة من المعوقات الهيكلية لكونها منطقة محصورة. وتفتقر هذه العزلة من الخارج بصعوبات اتصال داخلية تجعل الوصول إلى بعض المناطق أمراً لا يعول عليه. وقد بذلت حكومة تشاد جهوداً كبيرة، ولا سيما في مجال البنية الأساسية الداخلية. وتشارك تشاد أيضاً في مختلف المبادرات الثنائية ودون الإقليمية والإقليمية الرامية إلى تعزيز الترابط بين الطرق والسكك الحديدية في أفريقيا. ومن الأمثلة على ذلك مشروع توسيع شبكاتي السكك الحديدية الكاميرونية والسودانية اللتين تصلان إلى تشاد، ومختلف مشاريع البنية التحتية التي تقودها المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل ومشروع الطريق عبر الصحراء الكبرى.

لتشجيع زيادة الصادرات على الواردات للفترة من عام ٢٠١٦ إلى عام ٢٠٢٠، وكذلك ساعد تنفيذ مشروع نقل وتجارة الكهرباء في وسط وجنوب آسيا CASA-1000، على زيادة التجارة الإقليمية. وقد وقعت طاجيكستان، لأغراض التكامل والتعاون، اتفاقات إطارية متعددة الأطراف تشمل الاتفاق المبرم في إطار منظمة شنغهاي للتعاون واتفاق هيئة الرقابة على الصادرات وبرنامج التعاون الاقتصادي الإقليمي لآسيا الوسطى، التي بسّطت جميعها إجراءات سائقينا الذين ينقلون البضائع الدولية والركاب في المنطقة. وفي أعقاب اعتماد برنامج عمل فيينا، جعلت طاجيكستان مهمة التحول الاقتصادي محورا لخططها الإنمائية الوطنية، وهو ما ينعكس في استراتيجيتنا الإنمائية الوطنية لعام ٢٠٣٠، وكذلك أعلننا هذا العام التصنيع مجالا رابعاً من مجالات أولوياتنا للتنمية الاقتصادية.

وقد تحقق الكثير بالفعل من أجل تنفيذ برنامج عمل فيينا ولكن لا تزال هناك العديد من المسائل المعلقة، التي سبق وناقشها غيري في هذه القاعة، والتي كذلك تمم جمهورية طاجيكستان. ونعتقد أنه ينبغي أن ينصب تركيز خاص على تطوير وتوسيع نظم النقل البحري الفعالة وتطوير النقل، بما في ذلك اللوجستيات وتعزيز القدرة التنافسية وتوسيع التجارة والتعاون الإقليمي وتشجيع النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة. وسيكون من الضروري، تحقيقاً لتلك الغاية، وضع وتنفيذ مشاريع إقليمية بمساعدة الجهات المانحة التي يمكن أن تساعد في ضمان الوصول الحر والفعال والاقتصادي إلى البحر والتقليل من تكاليف تشغيل النقل والتجارة وتطوير ممرات النقل والنقل العابر التي تربط البلدان النامية غير الساحلية من أجل الحد من الوقت الذي يقضى في ممرات العبور وعلى الحدود واستحداث نقل مختلط يضمن فعالية التحويل من أحد أنواع النقل إلى الآخر وتحسين اللوجستيات بإنشاء مراكز إقليمية للنقل واللوجستيات.

ومع ذلك، وعلى الرغم من هذا التقدم، لا يزال هناك الكثير الذي يتعين القيام به للتصدي للتحديات المتعددة. ولا تزال تشاد تواجه صعوبات كبيرة في تنفيذ برنامج عمل فيينا. إن لاستمرار النزاع في المنطقة المجاورة لنا مباشرة وانعدام الأمن بسبب هجمات جماعة بوكو حرام الإرهابية تداعيات سلبية على الاقتصاد ككل. وتم تعليق جميع وارداتنا من نيجيريا وصادراتنا إليها - وهي أحد الشركاء الماليين لتشاد الرئيسيين - وكذلك من ليبيا وجمهورية أفريقيا الوسطى وإليها، مما يتسبب في فقدان إيرادات كبيرة. وعلاوة على ذلك، فإن توقف تحسينات الهياكل الأساسية للنقل في السنوات الأخيرة، وبعْد أسواقنا الرئيسية، وعدم فعالية النظم اللوجستية، إلى جانب فرض مختلف الجمارك والرسوم على ممر العبور الرئيسي، هي جميعها عقبات مستمرة تعوق تدفقات التجارة الخارجية والأنشطة الإنمائية على نطاق واسع.

وفي ضوء التحديات التي ذكرتها للتو، فإن استمرار التزام المجتمع الدولي تجاه البلدان النامية غير الساحلية - ولا سيما تلك التي تواجه التحديات الاقتصادية والأمنية شأها في ذلك شأن تشاد - غدا أكثر أهمية من أي وقت مضى. وفي الواقع، فإن بلدي الذي يشارك مشاركة كاملة في مكافحة الإرهاب التي تحتاج منطقة الساحل وحوض بحيرة تشاد، يخصص حوالي ٣٠ في المائة من إيرادات ميزانيته لتغطية تكاليف الجهود الأمنية. وكان لهذه التكاليف، إلى جانب الصعوبات التي تواجهها الميزانية نتيجة للهبوط المطرد في أسعار النفط منذ عام ٢٠١٥، أثرٌ سلبيٌّ على الحالة الاقتصادية والمالية لبلدي، إذ حدث بشكل كبير من قدرة الدولة على التنفيذ الكامل للبرامج الإنمائية، مثل برنامج التنمية الوطنية للفترة ٢٠١٧-٢٠٢١ وبرنامج عمل فيينا وخطة عام ٢٠٣٠.

وعلى الرغم من جميع الصعوبات الآتية الذكر، فإن حكومة تشاد لا تزال أكثر التزاما من أي وقت مضى بمكافحة الفقر

وفي مجال تيسير التجارة، شاركنا منذ عام ٢٠١٤ في اتخاذ العديد من التدابير الرامية إلى تحديث نظم الإدارة الضريبية والجمركية، بما في ذلك ترحيل بيانات المشاريع الممولة من البنك الدولي من نظام "SYDONIA++" إلى "SYDONIA WORLD"، استعراض سياسة الاستثمار التي يضطلع بها مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية على بناءً على طلب الحكومة التشادية، من أجل تحقيق الأهداف ١ و ٢ و ١٠ و ١٧ من أهداف التنمية المستدامة. وعلاوة على ذلك، فإن تشاد بصدد وضع اللمسات الأخيرة على خطتها الرئيسية للتصنيع والتنويع، بمساعدة تقنية من لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا. والهدف من هذه الخطة الرئيسية إضفاء الطابع التصنيعي على اقتصادنا لتمكيننا من تحرير أنفسنا من الاعتماد على النفط، من جهة، وتنويع هياكل الإنتاج لدينا بغية تحسين معالجة مواطن الضعف التي يعاني منها الاقتصاد التي يهيمن عليه الانتاج الاحتكاري وإسهام انتاجي ضعيف جدا، بهدف تحقيق انتقال تدريجي لا رجعة فيه نحو اقتصاد قائم على التنويع والمنتجات المصنعة، من ناحية أخرى.

وفي إطار البرنامج الاقتصادي الإقليمي للجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا، خلال مؤتمر القمة الاستثنائي الذي عقد في ياوندي في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر، حدد رؤساء الدول عددا من الأولويات المشتركة، بما في ذلك ربط المدن الحدودية التشادية بالشبكة الكهربائية الكاميرونية ومشروع الألياف الضوئية المصمم لتخفيض تكاليف الاتصالات السلكية واللاسلكية والإنترنت. وفي مجال التعاون الإقليمي ودون الإقليمي، شهدنا إحراز تقدم فعال مع تفعيل حرية تنقل الأفراد في منطقة الجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا وبدء نفاذ منطقة التجارة الحرة - التي تبعث على أمل كبير لتشاد، التي كانت من بين أوائل البلدان التي وقعت وصدقت على المعاهدة ذات الصلة.

من أجل التنمية، استعراضا وتقييما للتقدم المحرز والعقبات والاحتياجات، وفي المقام الأول لخريطة الطريق نحو تحقيق الامتثال الكامل للمجالات ذات الأولوية في برنامج عمل فيينا. وفي هذا الصدد، أود أن أعرب عن تقديري وامتناني لميسري الإعلان السياسي - سعادة السيدة دوما تشيرينغ، الممثلة الدائمة لمملكة بوتان، وسعادة السيد يان كيكرت، الممثل الدائم النمسا - على قيادتهما أثناء المفاوضات ومشاركتهم النشطة في الأعمال التحضيرية لاستعراض منتصف المدة هذا.

وخلال السنوات الخمس الأولى من برنامج عمل فيينا، انخفض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي السنوي للبلدان النامية غير الساحلية للفرد الواحد، في حين ظل مؤشر التنمية البشرية دون المتوسط العالمي. وأحرز بعض التقدم في المؤشرات المتصلة بالصحة والتعليم والمساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات، علاوة على الحصول على مياه الشرب. وبالمثل، ازداد استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وتم تعزيز التكامل الإقليمي، وأحرز تقدم كبير في التصديق على اتفاق منظمة التجارة العالمية المتعلق بتيسير التجارة وغيره من الصكوك ذات الصلة على الصعيدين الإقليمي والعالمي في مجال النقل والعبور.

بيد أن من الواضح أيضا أن التقدم المحرز ليس كافيا لتحقيق أهداف برنامج عمل فيينا بالرغم من جهودنا الجماعية المبذولة. فقد انخفضت مشاركة البلدان النامية غير الساحلية في التجارة العالمية. ولم نحز تقدما كافيا في تنويع اقتصاداتنا في حين لا يزال ضعفا إزاء الآثار السلبية لتغير المناخ مستمرا. ولا تزال بلداننا تتضرر بشكل غير متناسب من التصحر وتحات التربة والجفاف وتراجع الأنهار الجليدية. ومن الحزن أن ثلث سكاننا لا يزالون يعيشون في فقر مدقع.

وفي هذا السياق، فإن من المهم التشديد على أن تسلّم خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ بالاحتياجات المحددة

وتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وتحقيقا لهذه الغاية، تعوّل تشاد على تأييد جميع شركائها الثنائيين ومتعددي الأطراف من القطاعين العام والخاص في تنفيذها لبرنامجها الإنمائي الوطني للفترة ٢٠١٧-٢٠٢١ - وهي خطة خمسية معنونة "رؤية عام ٢٠٣٠، تشاد التي نصبو إليها" - تهدف إلى توطيد أسس الحكم الرشيد وسيادة القانون وتهيئة الظروف المؤاتية لتحقيق التنمية المستدامة عن طريق جملة أمور منها، بناء اقتصاد تنافسي ومتنوع.

وأود أن أختتم بياني بتوجيه نداء إلى جميع شركائنا الثنائيين ومتعددي الأطراف من القطاعين العام والخاص، ليعززوا دعمهم للبلدان النامية غير الساحلية من أجل كفالة تحقيق أهداف التنمية المستدامة، الذي يشكل برنامج عمل فيينا جزءا لا يتجزأ منها. السيد أريولا راميريث (باراغواي) (تكلم بالإسبانية): يشرفني أن أدلي بهذا البيان بالنيابة عن مجموعة البلدان النامية غير الساحلية.

أود أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى رئيس الجمعية العامة على الدعوة إلى إجراء هذا الاستعراض الرفيع المستوى لمنتصف المدة على نطاق واسع بشأن تنفيذ برنامج العمل لصالح البلدان النامية غير الساحلية للفترة ٢٠١٤-٢٠٢٤. أود أيضا أن أشكر الأمين العام على حضوره معنا اليوم وعلى التزامه بجدول أعمال البلدان النامية غير الساحلية. وأعرب أيضا عن امتناني لوكيلة الأمين العام فيكي تاملو كاتوا أتواكامانو، الممثلة السامية لأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، على تفانيها ودعمها لقضية البلدان النامية غير الساحلية، على الجهود التي بذلتها هي وفريقها في الأعمال التحضيرية لاستعراض منتصف المدة.

وخلال المفاوضات الحكومية الدولية بشأن الإعلان السياسي الطموح الذي اعتمدناه للتو (القرار ١٥/٧٤) وأجرت البلدان النامية غير الساحلية مع بلدان المرور العابر والشركاء

واتفاق باريس، مع مراعاة التحديات المتنوعة التي تواجهها البلدان النامية، بما في ذلك البلدان النامية غير الساحلية.

وتواجه البلدان النامية غير الساحلية أوجه ضعف محددة ألا وهي التعرض لآثار تغير المناخ وعدم وجود منافذ إلى البحر والبعد والعزلة عن الأسواق العالمية، في حين تفرض تكاليف المرور العابر المرتفعة والمخاطر قيودا شديدة على جهودها الإنمائية، ما يمنعها في كثير من الأحيان من جني الفائدة الكاملة من فرص التجارة والاستثمار التي وفرتها العولمة.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد أمدي (إثيوبيا).

يقدم الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء أكثر من نصف المساعدة الإنمائية الرسمية العالمية وما يزال أكبر مانح عالمي. بيد أن التصدي لهذه التحديات المحددة يتطلب اتخاذ إجراءات على جميع المستويات ذات الصلة.

وأصبح واضحا أن أنماط التمويل السابقة لن تكفي للوفاء بخطة عام ٢٠٣٠، وأن من الضروري تعبئة جميع تدفقات التمويل المتاحة. ولكي يتحقق ذلك فإن من الضروري أن تكون للبلدان النامية غير الساحلية رؤية استراتيجية لكيفية التخطيط لتمويل أهدافها في مجال التنمية المستدامة. ولذلك نعمل مع الأمم المتحدة لمساعدة البلدان المعنية في وضع أطر تمويل وطنية متكاملة.

وتجمع أطر التمويل الوطنية المتكاملة مختلف عناصر برنامج عمل أديس أبابا على الصعيد القطري، وتيسر في الوقت نفسه تنفيذ أهداف التنمية المستدامة بقيادات حكومية. وهي تضع استراتيجية للتمويل من شأنها أن تساعد الحكومات على تحديد الإجراءات ذات الأولوية وإدارة المخاطر والاستفادة القصوى من مصادر التمويل المتنوعة.

وتكتسي البنى التحتية التجارية أهمية حاسمة لتحقيق النمو في البلدان النامية غير الساحلية. ومما يعوق النمو الاقتصادي

للبلدان النامية غير الساحلية وتشدد على ضرورة دعم تنفيذ برنامج عمل فيينا بوصفه جزءا لا يتجزأ من الخطة نفسها.

ختاما، أود أن أشدد على أن هذا هو الوقت المناسب لتوحيد جهودنا جميعا عن طريق شراكات شفافة دائمة وفعالة لكيلا يكون وضعنا الجغرافي سببا للعزلة بل دافعا للترباط مع العالم. وقد حان الوقت لكي يترجم المجتمع الدولي مبدأ عدم السماح بتخلف أحد عن الركب إلى إجراءات ملموسة. ومن الواضح أن هذا هو الوقت المناسب لنا لتنفيذ الدعوة إلى العمل والتعجيل بتنفيذ برنامج عمل فيينا.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للمراقب عن الاتحاد الأوروبي.

السيد غونزالو (الاتحاد الأوروبي) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أدلي بهذا البيان بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء.

وأود أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى النمسا ومملكة بوتان على جهودهما بصفتها ميسرين مشاركين للمفاوضات المتعلقة بالإعلان السياسي للاستعراض الرفيع المستوى لمنتصف المدة بشأن تنفيذ برنامج عمل فيينا لصالح البلدان النامية غير الساحلية للعد ٢٠١٤-٢٠٢٤. ونشيد أيضا بمكتب الممثل السامي لأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية على دعمه طوال العملية التحضيرية.

وإذ نستعرض التقدم المحرز في منتصف المدة من خلال برنامج عمل فيينا، يجب علينا أيضا أن نقيّم التحديات المقبلة. فلنذكر أنفسنا بأنه يتعين على المجتمع الدولي أن يواصل دعم البلدان النامية غير الساحلية في مسارها نحو الاستدامة والقدرة على التكيف.

ويعيد توافق الآراء الأوروبي بشأن التنمية تأكيد التزام الاتحاد الأوروبي بتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠

ويدعم الاتحاد الأوروبي جهود التعاون الإقليمي ويرحب بإنشاء شبكات الطاقة المتجددة على الصعيد الإقليمي إذ أن الاعتماد على الطاقة ما زال سببا رئيسيا للضعف الاقتصادي وشاغلا رئيسيا لكثير من البلدان النامية غير الساحلية. ولا يزال تعزيز الحصول على الطاقة المستدامة والمتجددة وكفاءة استخدام الطاقة أمرين بالغين الأهمية.

وأخيرا، يؤمن الاتحاد الأوروبي إيماننا راسخا بضرورة اقتران التنمية الاقتصادية بحماية البيئة. وتساعد اقتصادات التدوير على إغلاق حلقة دورات حياة المنتجات عن طريق زيادة إعادة التدوير والاستخدام، مما يزيد من قيمة المنتج. ويمكنها الإسهام في الوقت نفسه في إنتاج محاييد مناخيا وكفاءة استخدام الموارد، فضلا عن تعزيز الابتكار والنمو الاقتصادي وخلق فرص العمل. وبوسع سلاسل الإمداد المستدامة أن تكفل إدماج البلدان النامية غير الساحلية إدماجا كاملا في عملية الانتقال إلى الاستدامة العالمية لأجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة والوفاء باتفاق باريس.

ختاما، يود الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء تأكيد التزامنا الثابت بالعمل مع شركائنا في البلدان النامية غير الساحلية. وسنواصل المشاركة والدعم الملوموس لتنفيذ برنامج عمل فيينا.

السيد سينغي (بوتان) (تكلم بالإنكليزية): أشارك الوفود الأخرى في توجيه الشكر إلى رئيس الجمعية العامة على عقد جلسة اليوم الهامة، وأؤيد البيانين اللذين أدلى بهما باسم كل من مجموعة الـ ٧٧ والصين ومجموعة البلدان النامية غير الساحلية.

يشكل برنامج عمل فيينا لصالح البلدان النامية غير الساحلية للعقد ٢٠١٤-٢٠٢٤ جزءا لا يتجزأ من خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وسيسهم تنفيذه في الوقت المناسب وبصورة فعالة إسهاما كبيرا في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وترحب بوتان باستعراض منتصف المدة وباعتماد الإعلان السياسي (القرار ٧٤/١٥). لقد كان لبلدي شرف

الثغرات الحالية في شبكات البنى التحتية وأوجه القصور القطاعي. وهناك حاجة إلى الاستثمار في قطاع النقل لتعزيز الترابط.

ولا يزال الاتحاد الأوروبي يركز على تحسين استخدام جميع وسائل التنفيذ بما فيها بناء القدرات وتعبئة المزيد من الموارد المحلية والاستثمار الخاص. وأطلقنا في ذلك السياق خطة الاستثمار الخارجي لأفريقيا والجوار الأوروبي. وتهدف الخطة إلى توفير ما يصل إلى ٤٤ مليار يورو من الاستثمارات الجديدة في القطاعات الأكثر قدرة وإمكانات لدفع النمو وتوفير فرص العمل اللائق - من المدن المستدامة والزراعة إلى قطاعات الطاقة والنقل والبنية التحتية الرقمية.

ويعمل الاتحاد الأوروبي أيضا على التمويل المستدام لمساعدة المستثمرين في تحديد فرص الاستثمار المستدامة بيئيا واغتنامها بما يمكن من ربط التمويل العالمي باحتياجات التمويل المحلية. وندعم البلدان في التغلب على العقبات التي تمنعها من الوصول إلى الأسواق العالمية الدولية وجذب الاستثمارات، بما في ذلك بناء خطوط أنابيب للمشاريع المقبولة مصرفيا. وتدعم الخطة تحسين مناخ الاستثمار وتيسر الحوار بين القطاعين العام والخاص.

والاتحاد الأوروبي ملتزم بتعزيز إدماج البلدان النامية غير الساحلية في النظام التجاري المتعدد الأطراف. ويعتبر دعم تيسير التجارة عنصرا أساسيا في التعاون الإنمائي للاتحاد الأوروبي ونواصل دعم هذه العملية بواسطة استراتيجيتنا "المعونة لصالح التجارة". ويؤدي التكامل الإقليمي إلى زيادة حجم السوق وخفض تكلفة المدخلات وتعزيز القدرة التنافسية للبلدان الأعضاء، فضلا عن المساعدة على جذب استثمارات أجنبية مباشرة جديدة. وستكفل التجارة مع الشركاء الإقليميين زيادة فرص حصول المستثمرين والمستهلكين على السلع والخدمات، علاوة على تحقيق وفورات الإنتاج الكبير.

بجهودنا الوطنية، نطلب إلى الشركاء في التنمية مساعدتنا في بناء القدرات في هذه المجالات، وكذلك في التأهب للتجارة الإلكترونية وبناء القدرات المحلية. وسنواصل جهودنا لتعزيز الشراكات الإقليمية والدولية من خلال التعاون بين الشمال والجنوب، والتعاون فيما بين بلدان الجنوب، والتعاون الثلاثي.

وفي الختام، ننضم إلى البلدان النامية غير الساحلية الأخرى في الدعوة إلى إعادة تأكيد الالتزامات العالمية وتعزيز الشراكات العالمية لتلبية الاحتياجات الخاصة لبلداننا في التعجيل بتنفيذ برنامج عمل فيينا. إننا بحاجة إلى أن نرى التزاما متجددا وتضامنا وشراكة دوليين معززين لتعزيز قدرة البلدان النامية غير الساحلية على التكيف والاستجابة، وهي من بين أكثر البلدان عرضة لآثار تغير المناخ.

ونأمل في أن تعزز مداولات اليوم المزيد من التضامن وأن توفر زخما لتحقيق آمال وتطلعات أكثر من نصف بليون شخص في بلداننا الـ ٣٢.

السيد كيكيرت (النمسا) (تكلم بالإنكليزية): نؤيد تأييدا تاما البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي.

إن هذا وقت هام بالنسبة للبلدان النامية غير الساحلية إذ تجري استعراضا شاملا للتقدم المحرز في تنفيذ برنامج عمل فيينا لصالح البلدان النامية غير الساحلية للعقد ٢٠١٤-٢٠٢٤ وننظر في ما لا يزال يتعين القيام به. يبين أحدث تقرير للأمم العام (A/74/113) شيئا واحدا بوضوح - نحن لسنا على المسار الصحيح. وبما أن برنامج عمل فيينا جزء لا يتجزأ من خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، فإن التعجيل بتنفيذه أمر أساسي لتمكين البلدان النامية غير الساحلية من تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

وتتفهم النمسا جيدا، بوصفها بلدا غير ساحلي، التحديات التي يتعين على البلدان النامية غير الساحلية مواجهتها. ولهذا

المشاركة مع النمسا، التي تشرفنا بالعمل معها، في تيسير المفاوضات الحكومية الدولية بشأن الإعلان السياسي. ونشكر جميع الوفود على مشاركتها البناءة، ومكتب الممثلة السامية لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية على ما قدمه من دعم.

لقد كانت التقييمات المتعلقة بأداء البلدان النامية غير الساحلية متفاوتة. ومن الواضح أن هناك حاجة إلى بذل المزيد من الجهود وبوتيرة أسرع إذا أريد لهذه البلدان أن تحقق أهداف برنامج عمل فيينا في السنوات الخمس المتبقية. وينبغي أن يوفر استعراض منتصف المدة الزخم اللازم للتنفيذ الكامل لبرنامج عمل فيينا من جانب جميع المعنيين. وكما ذكر مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، فهناك حاجة إلى جيل جديد من السياسات والإجراءات الإضافية لتحقيق أهداف البرنامج بحلول عام ٢٠٢٤.

ويشكل التحول الاقتصادي الهيكلي وبناء القدرات الإنتاجية، بما في ذلك من خلال تنمية المهارات، أولويتين وطنيتين رئيسيتين لبوتان. ونسعى إلى توسيع الاستثمارات في السياحة والزراعة العضوية والصناعات المنزلية والصغيرة وإنشاء نظام إيكولوجي لمباشرة الأعمال الحرة لتوفير منبر للابتكار من أجل توليد فرص العمل. وتمشيا مع هدفنا الوطني المتمثل في الاعتماد على الذات، تحظى تعبئة الموارد المحلية بأولوية عالية. ونتيجة للإدارة المالية الحسنة، تستطيع الحكومة الملكية لبوتان حاليا تمويل ما يصل إلى ٦٤ في المائة من نفقاتها الإنمائية من خلال الإيرادات المحلية. وتنفذ بوتان أيضا برنامج "بوتان من أجل الحياة"، وهو آلية مبتكرة للتمويل الأخضر لزيادة احتياجاتها من الموارد لحفظ البيئة.

وستواصل بوتان الاضطلاع بمبادرات رئيسية في الدورة الحالية لخطة التنمية الوطنية من أجل التصدي للتحديات. وبما أن العلم والتكنولوجيا والابتكار تؤدي دورا حافزا في النهوض

وللقطاع الخاص دور حاسم يؤديه في تنفيذ برنامج عمل فيينا. لذلك ينبغي للبلدان النامية غير الساحلية أن تنظر في ما هو مطلوب لاجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر المتزايد والأكثر تنوعاً. وتقضي تجربتنا بأن هناك حاجة إلى بيئة استثمارية مستقرة وتمكينية ويمكن التنبؤ بها من أجل تحقيق الاستفادة الكاملة من أثر القطاع الخاص. ولهذا الغرض، فإن سيادة القانون، والحكم الرشيد، واحترام حقوق الإنسان، والمساواة بين الجنسين، والمؤسسات الشفافة والخاضعة للمساءلة هي عوامل أساسية للنجاح.

في الختام، وفي الوقت الذي نواصل فيه السير في طريقنا نحو تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠، يكتسي التعاون المركز مع البلدان النامية غير الساحلية الـ ٣٢ أهمية أكبر من أي وقت مضى لتحويل كونها "غير ساحلية" إلى "ترابط بري". ويمكن للجمعية أن تواصل الاعتماد على النمسا في هذا الصدد.

السيد يابو (غامبيا) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، أود أن أشكر الأمين العام على تقريره عن تنفيذ برنامج عمل فيينا لصالح البلدان النامية غير الساحلية للعقد ٢٠١٤-٢٠٢٤ (A/74/113). كما أشكر بوتان والنمسا على المشاركة في تيسير عملية التفاوض على الإعلان السياسي الذي اعتمدناه للتو (القرار ٧٤/١٥). وكما أشار تقرير الأمين العام، فإن التقدم المحرز في تنفيذ برنامج عمل فيينا كان متفاوتاً إلى حد ما، ومن هنا تأتي الحاجة إلى مزيد من العمل من جانب جميع المعنيين.

إن البلدان النامية غير الساحلية هي بلدان لها وضع خاص، لا سيما من حيث التحديات التي لا تزال تواجهها في تلبية احتياجاتها في مجال المرور العابر والنقل. وتضم أفريقيا وحدها ١٦ عضواً في فئة البلدان النامية غير الساحلية، وتقف غامبيا، بوصفها بلداً ساحلياً، متضامنة معها بما أننا نواجه بصورة جماعية التحديات الفريدة التي تواجهها. ومع دخول منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية حيز النفاذ وإطلاق السوق

السبب استضافنا مؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعني بالبلدان النامية غير الساحلية في فيينا في عام ٢٠١٤، ونشارك في رئاسة مجموعة الأصدقاء في نيويورك، وقبلنا الأخذ بدور الميسر، إلى جانب بوتان، لإجراء المشاورات بشأن الوثيقة الختامية (القرار ٧٤/١٥). ونحن ممتنون لأن جميع الدول الأعضاء قد وافقت على الإعلان السياسي الرفيع المستوى بتوافق الآراء.

وفي حين أنه لا يمكن محو المسافة المادية والبعد، يمكن التغلب بنجاح على العديد من التحديات المتصلة بالبلدان غير الساحلية. إن الدعم المقدم من الشركاء في التنمية بالغ الأهمية بوصفه مكملاً لجهود البلدان النامية غير الساحلية في هذا الصدد. وقد بلغت المساعدة الإنمائية الرسمية النمساوية المقدمة إلى البلدان النامية غير الساحلية في عام ٢٠١٧ ما قدره ٤٢,٧ مليون يورو. ويندرج نصف البلدان ذات الأولوية في النمسا ضمن فئة البلدان النامية غير الساحلية. وفي الآونة الأخيرة، خصصت النمسا أموالاً إنسانية إضافية بلغ مجموعها ١,٤ مليون يورو لإثيوبيا وبوركينا فاسو، حيث تنجم احتياجات ماسة عن حالات النزاع التي تفاقمته بسبب أثر تغير المناخ. وما من شك في أننا بحاجة إلى مزيد من العزم في التعجيل بالتحويل نحو اقتصاد محايد مناخياً ودائري وقادر على التكيف، وفي تعزيز التزاماتنا بموجب اتفاق باريس بشأن تغير المناخ.

وبالنسبة للنمسا، فإن التعاون والتكامل الإقليميين أساسيان للتصدي لتحديات كون البلد غير ساحلي. نحن بلد صناعي ذو سوق محلية صغيرة ونعتمد على اقتصاد التصدير. ومقابل كل ١٠ يورو نكسبها، يأتي ٦ يورو من الصادرات. وبالنسبة لنا، لا يمكن التشديد بما فيه الكفاية على الأثر الإيجابي للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، لأن نحو ٧٠ في المائة من التجارة الخارجية للنمسا هي بين بلدان المنطقة مع الدول الأخرى الأعضاء في الاتحاد الأوروبي.

وفي هذا الصدد، فتحت حكومتنا مؤخرًا جسر سينيغامبيا، الذي قلص بشكل كبير الوقت اللازم لعبور الأشخاص والبضائع بين السنغال وغامبيا والمنطقة بأسرها. كما نقوم بتبسيط عملياتنا لعبور الحدود وتحسين المرافق في مينائنا بوصفه بوابة لجيراننا، بما في ذلك البلدان غير الساحلية. وفي هذه المرحلة، نقوم أيضا بدراسة خطط لإنشاء موانئ جافة في المناطق الداخلية من البلد، بغية زيادة تيسير التدفق السلس للسلع والخدمات داخل المنطقة.

وغامبيا على استعداد لدعم مبادرات الربط الإقليمي من خلال اتباع نهج متكامل لتبسيط إدارة المعابر الحدودية وممرات النقل الإقليمية. ندعو المجتمع الدولي إلى إقامة شراكة معنا ومع جيراننا بغية تيسير إنجاز أهدافنا في مجال تحقيق التكامل الإقليمي، التي ستترجم بدورها إلى فوائد تعود على بلداننا غير الساحلية.

ويشكل تغير المناخ أحد التحديات الرئيسية التي تواجهها البلدان النامية غير الساحلية، لا سيما افتقار معظمها إلى الكفاءات في مجال بناء القدرة على التكيف. ويجب على المجتمع الدولي أن يضاعف جهوده في مجال توفير الدعم اللازم لبناء القدرة على التكيف في البلدان النامية غير الساحلية، فضلا عن زيادة مساعدته في مجال الحد من أخطار الكوارث، بما في ذلك التأهب للكوارث، والإنذار المبكر بها، واتخاذ إجراءات مبكرة بشأنها.

وفي الختام، ندعو منظومة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي والمنظمات الإقليمية إلى بذل المزيد من الجهود لتعزيز تنفيذ برنامج عمل فيينا. كما يجب على بلدان المرور العابر والبلدان النامية غير الساحلية أن تقيم شراكات انطلاقا من رغبتها المتبادلة في النهوض بأهداف برنامج عمل فيينا وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

السيدة راز (أفغانستان) (تكلمت بالإنكليزية): أود الإعراب عن شكري لمنظمي هذا الاستعراض الشامل الرفيع

الأفريقية الموحدة للنقل الجوي، وهما تطوران رئيسيان، توجد الآن فرصة هائلة مع إمكانية تيسير التجارة والمرور العابر بين البلدان الساحلية وغير الساحلية في أفريقيا. وينبغي اغتنام هذه المبادرات كفرص للمضي قدما في تنفيذ برنامج عمل فيينا. ومما لا شك فيه أن قدرة البلدان الأفريقية غير الساحلية على الاستفادة من هذه الاتفاقات ستستفيد من الدعم الذي تقدمه منظومة الأمم المتحدة وجميع الجهات المعنية.

وقد أبرز الأمين العام في تقريره عددا من التحديات التي لا تزال تواجهها البلدان النامية غير الساحلية في سعيها إلى تنفيذ برنامج عمل فيينا. وفي حين ازداد حجم المساعدة الإنمائية الخارجية من ٢٤ بليون دولار في عام ٢٠١٤ إلى ٢٨ بليون في عام ٢٠١٧، يشير التقرير إلى أن الزيادة لم تتركز إلا في عدد قليل من البلدان النامية غير الساحلية. وتؤدي المساعدة الإنمائية الرسمية دورا تحويليا هاما في خطط التنمية للبلدان النامية بصفة عامة، وإن يكن لها دور أكبر في البلدان التي تواجه أوضاعا خاصة، مثل البلدان النامية غير الساحلية. ولذلك تدعو غامبيا المجتمع الدولي إلى زيادة حصته من المساعدة الإنمائية الرسمية لصالح عدد أكبر من البلدان النامية غير الساحلية.

ويلزم تعزيز قدرة هذه البلدان على تحقيق الفائدة من تيسير التجارة. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي أيضا تعزيز قدرتها على توفير البيانات الإحصائية ذات الصلة لتنفيذ برنامج عمل فيينا من خلال المساعدة التقنية التي تقدمها منظومة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي والشركاء الإقليميون. ويمكن لزيادة التعاون الإقليمي، من خلال تيسير التجارة والاستثمارات في التطوير المشترك للبنية التحتية، مثل الطرق وشبكات الاتصالات وشبكات الطاقة الإقليمية المستدامة وغيرها من المبادرات الإقليمية بين البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر، أن تحقق لجميع الجهات المعنية أقصى استفادة من التجارة والتبادل التجاري.

منطقة الخليج. وقد استثمرنا في تحويل أفغانستان من بلد غير ساحلي إلى بلد للعبور البري. واستثمرنا في إنشاء طرق مختلفة للتجارة والممر العابر، لربط أفغانستان بالأسواق خارج المنطقة ولبناء طريق عبور يخدم اقتصادات جنوب ووسط آسيا أيضا. واتفاق المرور العابر والتجارة والنقل المسمى "اتفاق اللازورد"، الموقع بين أفغانستان وتركمانستان وأذربيجان وتركيا وجورجيا، يساعد تجارنا على الوصول إلى السوق الأوروبية. وبالمثل فإن اتفاق ميناء تشاباهار بين أفغانستان والهند وإيران يوفر لنا طريقا آخر للتجارة والعبور. كما اتبعنا نهجا مبتكرا بفتح ممرات جوية. وقد تمكنت أفغانستان مؤخرا من فتح هذه الممرات مع الهند وتركيا والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة وأوزبكستان وإندونيسيا، الأمر الذي شكل خطوة هامة لزيادة حجم صادراتنا وتحقيق التوازن بسد عجزنا التجاري.

وقد كان لدى أفغانستان تصميم وقناعة قوية بأننا قادرون على تحويل موقعنا الجغرافي من نقطة ضعف إلى مصدر لتحقيق الاستقرار من أجل زيادة الترابط والتكامل الاقتصادي. وينبغي أن نبدأ النظر في الإمكانيات التي توفرها البلدان غير الساحلية. فيمكن أن يصبح موقعنا الجغرافي الفريد بمثابة الجسر بين الأسواق الإقليمية. فهناك على سبيل المثال سوق في شمال أفغانستان غنية بالطاقة، بينما يوجد إلى الجنوب من بلدنا طلب كبير على الطاقة. وتضطلع أفغانستان بدور حاسم في ربط تلك الأسواق من أجل تحقيق قدر أكبر من التنمية والنمو في المنطقة. وخط أنابيب الغاز بين تركمانستان وأفغانستان وباكستان والهند ومشروع نقل الكهرباء والتجارة بين جنوب آسيا وآسيا الوسطى من بين المشاريع العديدة التي تساعد على توريد الغاز والطاقة من آسيا الوسطى عبر أفغانستان إلى الأسواق في الهند وباكستان.

ولذلك فعلى الرغم من تعدد الظروف الصعبة، تمكنت أفغانستان من قطع أشواط في إدماج برنامج فيينا ضمن إجراءات تنفيذ خططنا لتحقيق التنمية الاقتصادية. وقد تمكنا من إحراز

المستوى لمنتصف المدة. والشكر موصول للممثلة السامية وفريقها على جهودهم المتواصلة ومتابعتهم للتنفيذ الفعال لبرنامج عمل فيينا لصالح البلدان النامية غير الساحلية للعقد ٢٠١٤-٢٠٢٤. فأفغانستان تولي أهمية كبيرة لبرنامج عمل فيينا، لأنه يوفر إطارا شاملا يتسم بأهمية حاسمة للتصدي للتحديات الفريدة التي تواجهها البلدان غير الساحلية والنامية مثل أفغانستان.

إن الترابط الإقليمي والتكامل الاقتصادي أمران ضروريان لإنجاز خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. ويوفر التركيز على مجالات ذات أولوية مثل التوسع التجاري، وتطوير البنية التحتية، وزيادة النمو الاقتصادي، الأساس للحد من الفقر وتحقيق التنمية المستدامة. وتواجه أفغانستان، بوصفها بلدا ناميا غير ساحلي يعاني من شواغل أمنية مستمرة، عددا من التحديات في المجالات ذات الأولوية المحددة في برنامج فيينا. فعدم الوصول إلى الأسواق الإقليمية والدولية يشكل تحديا كبيرا أمام تصدير السلع الأفغانية. إننا نفهم خطورة الاعتماد على بلد واحد فقط لاستيراد بضائعنا وتصديرها. وبالنظر إلى تعقيد العالم الذي نعيش فيه اليوم وما نجابهه من بروز الجغرافيا السياسية في المنطقة، فإن الإغلاق غير المتوقع لطرق التجارة هذه كشف عن إحدى نقاط الضعف الرئيسية لدينا. وكان تجارنا يعملون في بيئة سياسية يستعصى التنبؤ بها إلى حد كبير، دون أن يعرفوا ما إذا كان من الممكن تصدير سلعهم في الوقت المناسب، التي عادة ما تكون من الفواكه والخضروات الموسمية، نظرا لكون اقتصاد أفغانستان اقتصادا زراعيا.

ولمواجهة هذا التحدي، كانت الأولوية الأولى في خططنا الأخيرة للتنمية الاقتصادية هي تنويع تجارتنا وربط أفغانستان بأسواق خارج المنطقة. ومن أجل القيام بذلك، لم نبدأ في التواصل مع البلدان المجاورة لنا في آسيا الوسطى فحسب، بل ونظرنا أيضا خارج منطقتنا، إلى الأسواق في أوروبا وفي بلدان

المجتمع الدولي تعاوننا تاما يكتسي أهمية بالغة لتحقيق هذه الغاية، لا سيما بالنسبة للمشاريع الكبرى للهياكل الأساسية التي تساعد على إقامة روابط النقل. ويجب على المانحين أن يفوا بالتزاماتهم تجاه البلدان النامية غير الساحلية، ولا سيما تلك التي تشهد حالات نزاع وما بعد انتهاء النزاع. وبفضل هذا الدعم، ستواصل بلدان مثل أفغانستان العمل من أجل تحقيق التنمية المستدامة والسلام الدائم.

السيد فلين (أيرلندا) (تكلم بالإنكليزية): نؤيد تأييدا تاما البيان الذي أدلى به في وقت سابق المراقب عن الاتحاد الأوروبي.

واسمحوا لي أن أبدأ ملاحظاتي بتوجيه الشكر والتقدير لما اضطلع به الممثلان الدائم للنمسا ومملكة بوتان من عمل ممتاز، بوصفهما ميسرين للإعلان السياسي الذي اعتمد في وقت سابق اليوم (القرار ٧٤/١٥).

وإذ نقيّم التقدم المحرز في برنامج عمل فيينا لصالح البلدان النامية غير الساحلية للقرن ٢٠١٤-٢٠٢٤، يجب أن نحیی ونعترف بالتزام البلدان النامية غير الساحلية بالتصدي للتحدي المتمثل في التحول الاقتصادي الهيكلي وتعزيز التنويع، والتصنيع، والنمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع وتحقيق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، فضلا عن جهودها الرامية إلى تحقيق تلك الغايات. ومع ذلك، علينا الاعتراف أيضا بأن البلدان النامية غير الساحلية ليس بوسعها التصدي للتحديات الهيكلية التي تواجهها بمفردها. ولا يمكننا أن نسمح بأن يفوت شركاؤنا من البلدان النامية غير الساحلية منافع العولمة والتمويل الدولي. ومن دواعي القلق المتزايد الأخرى أن هذه البلدان لا تزال معرضة بشدة لآثار تغير المناخ الضارة والمدمرة في كثير من الأحيان. ويستدعي التصدي للتحديات التي تواجهها البلدان النامية غير الساحلية وبلدان العبور منا جميعا، كمجتمع دولي، العمل معا في إطار شراكة عالمية.

التقدم على مدى السنوات الثلاث الماضية، بما في ذلك من خلال مؤتمر التعاون الاقتصادي الإقليمي بشأن أفغانستان، الذي يعمل مع جيراننا لتعزيز مكانة أفغانستان بوصفها مركزا إقليميا للمرور العابر والتجارة والترابط. ويجب أن نقر بأن الربط الإقليمي ليس مسألة مطروحة للمناقشة لأسباب اقتصادية بحتة، بل إن مناقشة المسألة تحركها أيضا خطط سياسية إقليمية مختلفة. بيد أن المهم هو أن نتوصل إلى فهم أفضل لفوائده وأن نبدأ في التركيز على الربط الاقتصادي الإقليمي، ليس باعتباره لعبة محصلتها صفرية، بل منفعة مشتركة لجميع المشاركين.

وثمة فائدة ينطوي عليها العيش في القرن الحادي والعشرين، وهي الطفرة التي تشهدها التكنولوجيا والتواصل الإلكتروني. فقد ساعد هذا التواصل أمتنا على الترابط على نحو أسرع من التغييرات التي ندخلها في واقعنا. وبالمثل فإن الوسائل المتاحة اليوم تجعل كل شيء أسهل وأسرع بكثير. وقد بدأنا ندرك أن عوائد النمو والتنمية لم تعد تفيد بلدا واحدا فحسب، بل الجميع. ونحن في وضع فريد للتفكير في مصلحتنا جميعا على نطاق أوسع ولاستيعاب فوائد الربط الإقليمي من خلال ما نحققه من مكاسب في سوقنا المشتركة.

وقد أظهر تقرير الأمين العام عن تنفيذ برنامج عمل فيينا (A/74/113)، الصادر في حزيران/يونيه، نتائج واعدة في بعض القطاعات وكذلك المجالات التي تحتاج إلى تحسين، ولا سيما فيما يتعلق بالتجارة. ونأمل أن يقضي استعراض منتصف المدة وتقرير الأمين العام إلى فهم التحديات التي لا تزال تواجهها البلدان النامية غير الساحلية فهما واضحا، وأن يقدم حلولاً عملية لتلك التحديات. فالعمل معاً هو أفضل السبل لتنفيذ برنامج عمل فيينا، ونحن نتطلع إلى حوار شامل تشارك فيه جميع الدول الأعضاء.

وما زلنا متفائلين بأن الأهداف والغايات المحددة في برنامج عمل فيينا ستتحقق في السنوات الخمس المقبلة. بيد أن تعاون

أن تتمكن البلدان النامية غير الساحلية من المشاركة في تجارة حرة ومفتوحة تماما والاستفادة منها استفادة كاملة، بسبل منها مبادرة منظمة التجارة العالمية للمعونة لصالح التجارة.

فإنشاء منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية تطوّر جدير بالترحيب الشديد. إذ كان التكامل الإقليمي أساسيا لنجاح أيرلندا بوصفها اقتصادا صغيرا منفتحا وتجاريا وتنافسيا، ويحدونا الأمل في أن يكون بوسع منطقة التجارة الحرة هذه أن تحقق لأفريقيا الرخاء ذاته الذي حققه التكامل الأوروبي لأوروبا.

واسمحوا لي أن أختتم بياني بنبرة تفاؤل. فمع أن التحديات كبيرة، نعتقد اعتقادا راسخا أن هناك إرادة سياسية لمواجهة تلك التحديات واتخاذ إجراءات ملموسة لإعطاء تنفيذ برنامج عمل فيينا زخما جديداً.

السيد إدريس (مصر) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، أود أن أشكر الرئيس على عقد هذه الجلسة الهامة في الوقت المناسب لاستعراض احتياجات البلدان النامية غير الساحلية والتحديات التي تواجهها. ويمثل برنامج عمل فيينا لصالح البلدان النامية غير الساحلية للعقد ٢٠١٤-٢٠٢٤ معلما هاما في الاعتراف بالاحتياجات والمشكلات الخاصة بالبلدان غير الساحلية. ويهدف تنفيذ برنامج فيينا إلى تحقيق أثر فعلي وملاموس واستيعاب الأشخاص الذين يفوق عددهم ٥٠٠ مليون شخص من الدول النامية غير الساحلية، ويمثلون نحو ٧ في المائة من سكان العالم، ويشغلون حوالي ١٢ في المائة من مجموع المساحة البرية العالمية.

ومع أن العولمة لا تنفك تتوسع وتدرّ فوائد كبيرة، فلا يزال يتعين تشاطر تلك الفوائد على نحو منصف. إذ لم تكن البلدان النامية غير الساحلية بعد الفوائد الكاملة التي تتيحها العولمة. وفي هذا السياق، أود تسليط الضوء على النقاط التالية الرامية إلى تعزيز قدرة البلدان النامية غير الساحلية على أن تصبح من الشركاء الفعالين في الأنشطة الإنمائية الدولية.

وتفخر أيرلندا بشراكاتها الإنمائية مع البلدان النامية غير الساحلية. وفي سياستنا الإنمائية الدولية التي تم تحديثها مؤخرا، التزمنا بتعزيز، وتعميق وتوسيع شراكات أيرلندا القائمة مع هذه البلدان وغيرها. وليس التعاون الإنمائي إلا جانباً واحداً من جوانب تعميق علاقاتنا مع شركائنا في التنمية. وجوهر هذه الشراكة هو الالتزام بالمساعدة على تعزيز النمو الاقتصادي الشامل للجميع والتجارة ودعم المبادرات التي تسعى إلى تعزيز التجارة والاستثمار.

وقالبية تضرر العديد من البلدان النامية غير الساحلية من تغير المناخ أمر يثير قلقا متزايدا ويستدعي اهتمام النظام المتعدد الأطراف على نحو عاجل. فمع تزايد التصحر في منطقة الساحل، وتراجع الأنهار الجليدية وتدهور الأراضي في وسط آسيا - وهي تحديات نذكرها على سبيل المثال لا الحصر - من الواضح أن البلدان النامية غير الساحلية تأتي على رأس البلدان المعرضة لتهديد تغير المناخ.

وفي الأسبوع الماضي فقط، في إطار سياستنا الإنمائية المستكملة، استهللنا في دبلن استراتيجية جديدة للتعاون مع شركائنا الأفارقة في التنمية. إذ ستشهد استراتيجية أيرلندا الخاصة بأفريقيا حتى عام ٢٠٢٥ قيام بلدنا بتعزيز الشراكات السياسية القائمة مع البلدان والمؤسسات الأفريقية. وسيضع أطرا لتعزيز التجارة والاستثمار. فنصف شركاء أيرلندا في التنمية في أفريقيا من البلدان النامية غير الساحلية، وستظل هذه البلدان محور تركيز المساعدة التي تقدمها أيرلندا، ولكن بعزم متجدد ونهج يركز على التجارة والاستثمار.

ويشكل الانفتاح والتركيز على التجارة الدولية حجر الزاوية في الاستراتيجية الاقتصادية لأيرلندا. فأيرلندا بلد استفاد كثيرا من التجارة الدولية. ومن شأن التجارة أن تكون محركا للنمو الاقتصادي، وستكثف أيرلندا دعمها للنظام المتعدد الأطراف القائم على القواعد، وفي صميمه منظمة التجارة العالمية، لكفالة

في هذا السياق، تم في المؤتمر التوقيع على ١٣ صفقة بقيمة حوالي ٣ بلايين دولار. وقد قدم المنتدى سبع توصيات، بما في ذلك توصية بدعوة المؤسسات المالية وصناديق الاستثمار الدولية لتمويل مشاريع البنية التحتية في أفريقيا.

إن دخول منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية حيز التنفيذ سيوفر فرصاً جديدة للبلدان الأفريقية مع تركيزها على تشغيل الشباب، وتطوير سلاسل القيمة الإقليمية ودعم إنشاء بنية تحتية إقليمية، والتي تشكل نقاط الاتصال الخاصة بالسلم والأمن العدد الأكبر فيها. وفي هذا الصدد، سوف تستضيف مصر هذا الشهر منتدى أسوان للسلام والتنمية المستدامة.

كذلك أنشأت مصر الوكالة المصرية للشراكة من أجل التنمية باعتبارها مؤسسة لتعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب بهدف الاستفادة من مواطن القوة النسبية للبلد وخبراته التقنية لصالح الجنوب، لا سيما في أفريقيا، وخاصةً أقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية. في الوقت نفسه قامت عدة شركات مصرية بدور رائد في توجيه الاستثمارات إلى قطاع البنية التحتية، وخاصةً الاتصالات والبناء في البلدان النامية غير الساحلية.

أخيراً، ترحب مصر بالإعلان السياسي الذي تم اعتماده في هذا الاستعراض الرفيع المستوى لمنتصف المدة (القرار ٧٤/١٥)، وتظل ملتزمة بمواصلة تعزيز مصالح العالم النامي والحفاظ عليها، بما في ذلك مصالح أقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان الأفريقية، وذلك في ضوء التحديات المتزايدة التي تواجهها البلدان النامية والتي تقتضي الوحدة والتضامن.

السيد وو هايتاو (الصين) (تكلم بالصينية): يؤيد الوفد الصيني البيان الذي أدلى به المراقب عن دولة فلسطين باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين.

أولاً، هناك حاجة ملحة إلى تعزيز القدرات الإنتاجية والتحول الاقتصادي الهيكلي. ويمكن تحقيق هذا الهدف بالتركيز على التنويع الاقتصادي، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والطاقة وتنمية رأس المال البشري. ثانياً، يجب أن نبتعد عن نهج حل المشاكل القائم على المشاريع وأن نضطلع بتدخلات قائمة على البرامج. ثالثاً، يجب تعزيز التعاون الذي يتجاوز نطاق التجارة، لا سيما بشأن المشاريع الإنمائية في مجال الهياكل الأساسية، والنقل والصناعة، بغية تكثيف التصنيع في البلدان النامية غير الساحلية من خلال إقامة روابط مع سلاسل القيمة الإقليمية والعالمية وتعزيز التجارة داخل المنطقة والمناطق الاقتصادية الخاصة. رابعاً، ثمة أيضاً حاجة إلى اجتذاب الاستثمارات الخاصة، بما في ذلك الاستثمار الأجنبي المباشر. خامساً، نشجع كذلك تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب بمشاركة الشركاء، فضلاً عن التعاون فيما بين المنظمات دون الإقليمية والإقليمية. سادساً، تظل المساعدة الإنمائية الرسمية أساسية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة وينبغي مواءمتها مع الأولويات الوطنية والاستراتيجيات الإنمائية للبلدان المستفيدة منها.

وما فتئت مصر تحرص على تعزيز علاقاتها مع جميع البلدان النامية على أساس الاحترام والمصلحة المتبادلين. ومن هذا المنطلق، نظمت مصر في تشرين الثاني/نوفمبر الدورة الرابعة لمنتدى الاستثمار من أجل أفريقيا، في القاهرة. وقد وفر المنتدى منبرا أفريقيا فريداً يجمع رؤساء الدول والحكومات الأفريقية بمستثمرين إقليميين ودوليين بارزين ومؤسسات مالية دولية في ظل تفاعل شامل للجميع. وأكد المنتدى هذا العام التزام مصر بخطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣، التي تهدف إلى الاستفادة من قدراتنا وخبرتنا لتحقيق نتائج إنمائية ملموسة، سعياً إلى بلوغ الأهداف النهائية المتمثلة في تحقيق تطلعات شعوب أفريقيا وإدراج أفريقيا في خريطة الاستثمار العالمي.

بوصف الصين أكبر دولة نامية فقد دعمت دائماً تنمية البلدان النامية غير الساحلية. وفي إطار مبادرة الحزام والطريق، تشارك الصين بنشاط في تعاون عملي مع هذه البلدان. ستواصل الصين دعم الترابط بين البلدان النامية غير الساحلية في مجالات البنية التحتية والتجارة والصناعة الرقمية والطاقة وغيرها. كما أنها ستوفر مساحة للتعاون تتميز بالانفتاح والمنفعة المتبادلة وفرص الفوز للجميع والمساواة لتحقيق التنمية المستدامة بشكل مشترك وبناء مجتمع ذي مستقبل مشترك للبشرية.

السيدة زايا (إيطاليا) (تكلمت بالإنكليزية): تؤيد إيطاليا البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي.

أود أن أهنئ ممثلي النمسا وبوتان على تيسيرهما الفعال للمفاوضات المتعلقة بالإعلان السياسي الذي اعتمدناه في وقت سابق (القرار ٧٤/١٥). ونحن ممتنون أيضاً لمكتب الممثل السامي لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية على دعمه القيم للعملية التحضيرية.

إن استعراض اليوم الشامل والرفيع المستوى في منتصف المدة لتنفيذ برنامج عمل فيينا لصالح البلدان النامية غير الساحلية للعقد ٢٠١٤-٢٠٢٤ يتيح فرصة هامة لإعادة تأكيد دعم المجتمع الدولي للبلدان النامية غير الساحلية - وهي مجموعة من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة تواجه طائفة من قيود وتحديات متشابهة وذات طابع جغرافي وتجاري وبيئي - في جهودها لتحقيق التنمية المستدامة. وكما هو مبين في تقرير الأمين العام ذي الصلة (A/74/113)، من المشجع أنه تم إحراز تقدم كبير في النصف الأول من العقد ٢٠١٤-٢٠١٩ في معظم البلدان النامية غير الساحلية، خاصةً على صعيد التنمية الاجتماعية والاقتصادية. ومع ذلك، لا تزال هذه التطورات غير كافية، وهناك حاجة واضحة لزيادة الجهود في المجالات الرئيسية لبرنامج عمل فيينا، وهي الوصول إلى البحار والتجارة والبنية التحتية والتعاون الإقليمي والتحول الاقتصادي الهيكلي

إن برنامج عمل فيينا لصالح البلدان النامية غير الساحلية للعقد ٢٠١٤-٢٠٢٤ يشير إلى اتجاه واضح لاتباع المجتمع الدولي في دعم جهود البلدان النامية غير الساحلية من أجل مواجهة تحدياتها الفريدة. بعد خمس سنوات من التنفيذ شهد برنامج عمل فيينا بعض الإنجازات، لكن لم يكن تقدمه متوازناً. ينبغي أن يواصل المجتمع الدولي تشجيع التنفيذ الكامل لبرنامج فيينا ودعم البلدان النامية غير الساحلية في جهودها لتحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول عام ٢٠٣٠.

أولاً، ينبغي تكثيف التنمية والتعاون الدوليين لإيجاد بيئة إنمائية ملائمة للبلدان النامية غير الساحلية. يجب الالتزام بالتعاون بين الشمال والجنوب باعتباره القناة الرئيسية. وينبغي للبلدان المتقدمة النمو أن تفي بشكل نشط بالتزاماتها في مجال المساعدة الإنمائية الرسمية، بينما ينبغي للبلدان النامية عموماً أن تنشط في مساعي التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي. وينبغي للأمم المتحدة أن تواصل دعم الجهود التي تبذلها البلدان النامية غير الساحلية نفسها لتحقيق التنمية المستدامة.

ثانياً، يجب أن نبنى معاً اقتصاداً عالمياً مفتوحاً. هناك حاجة للدفاع بقوة عن التعددية ومعارضة الأحادية والحمائية، والحفاظ على النظام التجاري المتعدد الأطراف، وتنفيذ اتفاق تيسير التجارة، ومساعدة البلدان النامية غير الساحلية على الاندماج بشكل أفضل في نظام التجارة العالمي.

ثالثاً، يجب اتخاذ إجراءات لتنفيذ برنامج عمل فيينا وبناء شراكة عالمية للترابط. يجب على المجتمع الدولي إعطاء الأولوية للعمل وتعزيز التواصل والتعاون بين البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر، ومساعدة البلدان النامية غير الساحلية على معالجة قيودها الجغرافية وتعزيز اندماج هذه البلدان بشكل أفضل في سلاسل الإمدادات الإقليمية والعالمية، وذلك لتسهيل تقدمها الاقتصادي والاجتماعي الشامل.

المستويات، وإتاحة الحصول العادل على الفرص الاقتصادية لجميع الفئات الضعيفة، وخاصة النساء والشباب. من المهم أيضاً دعم قدرة البلدان النامية غير الساحلية على إدارة المفاوضات المعقدة المتعلقة بالاستثمار. وأود في هذا الصدد الإشارة إلى أن إيطاليا كانت الراعي الأول لبرنامج دعم الاستثمار لصالح أقل البلدان نمواً، والذي روج له مكتب الممثل السامي والمنظمة الدولية لقانون التنمية، من أجل تقديم المساعدة القانونية والمهنية للمفاوضات وتسوية المنازعات المتعلقة بالاستثمار، والتي هي ذات صلة في هذا السياق، حيث أن ١٧ بلداً من البلدان النامية غير الساحلية البالغ عددها ٣٢ مصنفة أيضاً على أنها من أقل البلدان نمواً.

رابعاً، يجب أن نستثمر في رأس المال البشري. فاستثمار في التعليم والتدريب عنصر أساسي في أي استراتيجية طويلة الأجل للتنمية المستدامة. ومن شأن زيادة مستويات التعليم تيسير الزيادة المطلوبة في إنتاجية العمالة وتهيئة إمكانات جديدة لشعوب البلدان النامية غير الساحلية، ولا سيما تلك المصنفة ضمن أضعف الفئات، للاستفادة من الفرص المتاحة التي يوفرها الاقتصاد المتزايد العولمة. وتولي إيطاليا اهتماماً خاصاً لبرامج التعاون في هذا الميدان، ولا سيما في أفريقيا، حيث توجد نصف البلدان النامية غير الساحلية.

أود أن أختتم بياني بإعادة تأكيد التزام إيطاليا الطويل الأجل بالشراكة مع البلدان النامية غير الساحلية، سواء على الصعيد الثنائي أو من خلال الاتحاد الأوروبي، من أجل التنفيذ الناجح لبرنامج عمل فيينا وتحقيق أهداف التنمية المستدامة بالكامل.

السيد بلانشار (كندا) (تكلم بالإنكليزية): أود أولاً أن أثنى على الممثلين الدائمين للنمسا وبوتان، ميسري المشاورات غير الرسمية، على عملهما الممتاز. كما أشكر الممثل الدائم لباراغواي على قيادته بصفته رئيس مجموعة البلدان النامية غير الساحلية.

والدعم الدولي، وذلك من أجل تسريع خطى البلدان النامية غير الساحلية نحو التحقيق الكامل لأهداف التنمية المستدامة. من منظور إستراتيجي، يجب إعطاء الأولوية لأربعة مسارات عمل. أولاً، يجب تعزيز التكامل الإقليمي. فبلدان المرور العابر المجاورة هي أساسية بالنسبة لصادرات البلدان النامية غير الساحلية وتشكل أسواقاً نهائية محتملة لمنتجاتها. وقد تؤدي عمليات التكامل الإقليمي إلى تحسين جودة وفعالية التكلفة للبنى التحتية في مجال النقل والمرافق التجارية وآليات السوق، فتؤدي بالتالي إلى تحفيز الاستثمارات المحلية في البلدان النامية غير الساحلية وجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

ثانياً، يجب تحسين قدرة البلدان النامية غير الساحلية على الوصول إلى مصادر الكهرباء والطاقة المتجددة. إن الحصول على الطاقة هو شرط أساسي لأي استراتيجية ذات مغزى للتنمية المستدامة، والطاقة المتجددة لا غنى عنها بشكل متزايد. وقد وطدت إيطاليا خبرتها في تعزيز قدرات البلدان النامية غير الساحلية في مجال الحصول على الطاقة من المصادر المتجددة، وخاصة في أفريقيا، بمشاركة نشطة من الجهات الفاعلة الأكثر ارتباطاً بالقطاع الخاص الإيطالي. على سبيل المثال، أود أن أذكر المشروع الذي قامت به إيطاليا في زامبيا، في إطار برنامج "تكثيف الطاقة الشمسية" التابع لمجموعة البنك الدولي وبمشاركة نشطة من شركة الطاقة الإيطالية "إنيل". وتوجد مبادرات مماثلة في بلدان نامية غير ساحلية أخرى في أفريقيا، مثل إثيوبيا، وذلك في إطار برامج وطنية تهدف إلى تنويع الطاقة وبناء محطات الطاقة الشمسية.

ثالثاً، يجب التشجيع على قيام القطاع الخاص بدور أكبر. يعتمد نمو القطاع الخاص المحلي الموجه نحو التنمية وجذب المستثمرين الدوليين إلى حد كبير على وضع إطار معياري مؤات في البلدان النامية غير الساحلية يشمل حماية وتعزيز حقوق الملكية، وتعزيز سيادة القانون والمشاركة الديمقراطية متعددة

ولا سيما بالنسبة للمرأة. وتدعم كندا أيضا "برنامج شبكات الأمان الإنتاجية" في إثيوبيا لمساعدة البلد في تلبية احتياجات الأسر المعيشية الأشد تضررا من انعدام الأمن الغذائي وتحسين سبل عيشها. وفي أفغانستان، تركز المساعدة الإنمائية التي تقدمها كندا على الصحة والتعليم وحقوق النساء والفتيات، فضلا عن زيادة الفرص الاقتصادية المتاحة للمرأة. وتقدم كندا أيضا الدعم للمساعدة في تعزيز قدرة السكان المتضررين من الأزمات على الصمود. وتدعم السياسات والبرامج التي تنفذها مالي لتحسين فرص الحصول على خدمات الرعاية الصحية الإنجابية وخدمات رعاية الأم والطفل والتعليم الابتدائي. وتساهم المساعدة التي تقدمها كندا أيضا في تحقيق السلام والأمن والنمو الاقتصادي من خلال دعمها للإنتاج الزراعي وللمتمكين الاقتصادي للمرأة في المناطق الريفية.

(تكلم بالإنكليزية)

وتعمل كندا أيضا مع الشركاء لتعبئة تمويل إضافي للتنمية المستدامة، إدراكا منها لضرورة تسخير مصادر التمويل العامة والخاصة والمحلية والدولية - أي جميع مصادر التمويل - من أجل تحقيق الأهداف العالمية. ونحن بصدد توسيع مجموعة أدواتنا لتمويل التنمية وإقامة شراكات مبتكرة جديدة تحفز رأس المال الخاص من أجل بلوغ أهداف التنمية المستدامة. وأظهر الحوار الرفيع المستوى بشأن تمويل التنمية المعقود في هذه القاعة في أيلول/سبتمبر وجود اهتمام بزيادة نصيب الأشكال الجديدة للتمويل الإنمائي المتاحة لأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية.

وتدرك كندا احتياجات البلدان النامية غير الساحلية من الهياكل الأساسية وأهميتها لدفع عجلة النمو وتدعم الجهود العالمية الرامية إلى زيادة استثمارات القطاع الخاص في الهياكل الأساسية من خلال مجموعة السبعة ومجموعة العشرين والأمم المتحدة والمصارف الإنمائية المتعددة الأطراف. ويساعد دعمنا

ثمة سبب كبير للاحتفال اليوم. ويلهمني ما سمعته في هذا الصباح. وكما سمعنا في هذا الصباح، بينما لا يزال هناك الكثير مما ينبغي عمله وثمة تحديات، هناك أيضا عمل كبير يجري إنجازه. وإنه لأمر رائع أن نتواجد جميعا في هذه القاعة لتبادل وجهات نظرنا ونهجننا وأفضل ممارساتنا ومناقشة كيفية عملنا معا وللشراكة مع بعضنا بعضا.

وتقدر كندا علاقاتها مع شركائها من البلدان النامية غير الساحلية. ونحن ملتزمون بتعزيز التعاون معهم في جهودهم الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة، تمشيا مع استراتيجياتهم وأولوياتهم الإنمائية الوطنية. وتتيح لنا خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ فرصة لم يسبق لها مثيل للعمل معا من أجل تحقيق أهدافنا المشتركة المتمثلة في السلام والرخاء والتنمية المستدامة.

والواقع أن التقدم المحرز في التنمية على الصعيد العالمي لا يزال متفاوتا حتى الآن، ولا سيما بالنسبة للبلدان التي تواجه أوضاعا خاصة، بما في ذلك بعض البلدان النامية غير الساحلية. وفي ظل العقبات الهيكلية الشديدة التي تعترض تحقيقها للتنمية المستدامة وبعدها عن الأسواق العالمية، تواجه البلدان النامية غير الساحلية أحيانا خطر التخلف عن الركب. وتهدد الآثار الضارة لتغير المناخ، ولا سيما تدهور الأراضي والجفاف، بتفاقم هذه التحديات. وفي الوقت نفسه، وكما سمعنا في هذا الصباح، فإن ثمة فرصا للبلدان النامية غير الساحلية لتسخير التكنولوجيات الجديدة والاقتصاد الرقمي لدعم التنمية المستدامة. وإذ ندرك كندا أن التحديات تختلف باختلاف الدول وأنه لا يوجد شيء اسمه نهج واحد يناسب الجميع، فإنها تسعى إلى الاستجابة لاحتياجات شركائنا وفرصهم وأولوياتهم مع مراعاة سياقاتهم المحددة.

(تكلم بالفرنسية)

وعلى سبيل المثال، تعمل كندا مع إثيوبيا لزيادة الإنتاجية الزراعية وتحسين التغذية وزيادة فرص العمل وسبل العيش،

الشامل الرفيع المستوى لتنفيذ برنامج عمل فيينا لصالح البلدان النامية غير الساحلية للعقد ٢٠١٤ - ٢٠٢٤.

لا تزال زامبيا ملتزمة بشدة بالمثل العليا لبرنامج عمل فيينا وتنفيذه. وينفذ بلدنا هذا البرنامج، إلى جانب مبادرات وطنية وعالمية أخرى، مثل خطة التنمية الوطنية السابعة لزامبيا وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. ومن الأمثلة على التزامنا ببرنامج العمل استضافتنا في عام ٢٠١٥ للاجتماع الرفيع المستوى بشأن متابعة مؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعني بالبلدان النامية غير الساحلية، والذي ترأسه فخامة السيد إدغار شاغوا لونغو، رئيس جمهورية زامبيا.

وفي زامبيا، أحرزنا تقدما في تنفيذ برنامج عمل فيينا على الصعيد القطري. وتحقيق هذا التقدم بدعم من الإرادة الساحقة لشعب زامبيا وشركائها في التنمية والجماعات الاقتصادية الإقليمية. وما زلنا مدينين لأولئك الذين دعموا هذا التقدم.

وأود الآن أن أطلعكم على بعض أوجه التقدم الذي أحرزناه على الصعيد الوطني. فيما يتعلق بمسائل المرور العابر والسياسات الأساسية، أطلقت حكومة زامبيا سياسة جديدة للنقل بهدف تحويل البلد إلى مركز إقليمي للنقل واللوجستيات، وهو ما نطمح إلى تحقيقه من خلال تطوير ممرات النقل في منطقة الجنوب الأفريقي دون الإقليمية. وفي هذا الصدد، تعمل زامبيا مع البلدان المجاورة وأصحاب المصلحة الآخرين بغية إدماج الأطر القانونية وقواعد وسياسات المرور العابر المتفق عليها في القوانين المحلية.

أدركت زامبيا في مجال تطوير البنية التحتية وإعادة تأهيلها أهمية تطوير البنية التحتية. لذلك قام البلد باستثمارات كبيرة في تطوير وإعادة تأهيل البنية التحتية في نظم الطاقة المتجددة والمياه والصرف الصحي وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والنقل من أجل تسهيل التنمية الحقيقية. وفيما يتعلق بالتحول الهيكلي، تخطط الحكومة لتنويع اقتصاد البلد إلى خارج نطاق التعدين

لمبادرة "سد الفجوة الاستثمارية"، التي وضعت في الأمم المتحدة من خلال "مجموعة أصدقاء تمويل التنمية" و "المركز العالمي للبنى التحتية" التابع لمجموعة البنك الدولي، في تطوير مشاريع البنية التحتية الحيوية في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك في البلدان النامية غير الساحلية.

وتمثل البلدان النامية غير الساحلية شركاء اقتصاديين هامين لكندا ونسلم بأن زيادة اندماجها في التجارة العالمية وسلاسل القيمة العالمية أمر حيوي لزيادة قدرتها التنافسية وضمان تنميتها الاقتصادية. ونشيد بالجهود التي تبذلها البلدان النامية غير الساحلية، بدعم من شركائها في التنمية وبلدان المرور العابر، لتنفيذ اتفاق تيسير التجارة واعتماد تدابير لتبسيط اللوائح والوثائق والإجراءات التجارية. وبغية تعزيز النمو الاقتصادي في أفقر بلدان العالم، وسعت كندا نطاق المعاملة على أساس الإعفاء من الرسوم الجمركية لتشمل الواردات من أقل البلدان نموا منذ عام ١٩٨٣ من خلال تعريفاتها الجمركية لأقل البلدان نموا. ويستفيد العديد من البلدان النامية غير الساحلية من هذه التدابير.

ويشكل تعزيز الأمن الاقتصادي إحدى أولويات كندا الخمس في سياق ترشحها لمجلس الأمن. وفي حالة انتخابها لعضوية المجلس للفترة ٢٠٢١-٢٠٢٢، ستواصل كندا العمل على مواءمة رأس المال العام والخاص مع أهداف التنمية المستدامة واستحداث سبل جديدة ومبتكرة لزيادة الاستثمار في البلدان النامية، بما فيها البلدان النامية غير الساحلية. وتستمع كندا بعناية إلى المصالح والشواغل التي تعبر عنها البلدان النامية غير الساحلية، وتتطلع إلى مواصلة التعاون معها. ويمكننا معا أن نعجل بخطط تنفيذ برنامج عمل فيينا وخطة عام ٢٠٣٠ من أجل النهوض بالتنمية المستدامة وعدم ترك أحد خلف الركب.

السيد كافوايا (زامبيا) (تكلم بالإنكليزية): إنه لمن دواعي الشرف والاعتزاز أن أتكلم بمناسبة استعراض منتصف المدة

وقد اتخذت باكستان كبلد عبور خطوات كبيرة وبذلت جهوداً متضافرة لتقديم المساعدة إلى البلدان النامية غير الساحلية. وقد أسهم اتفاقنا للتجارة العابرة بين أفغانستان وباكستان الذي تم توقيعه في عام ٢٠١٠ بهدف توفير وسائل التنمية اللازمة لأفغانستان غير الساحلية، إسهاماً كبيراً في هذا الصدد. وبلغ حجم التجارة من هذا الممر في عام ٢٠١٨ وحده ٥,٥ بليون دولار. وأضاف فتح معبر تورخام أمام حركة المرور التجارية على مدار الساعة طوال الأسبوع بعداً آخر ملموساً للتعاون الوثيق القائم بين باكستان وأفغانستان.

ويتجلى أحد أسباب انضمامنا إلى مبادرة الحزام والطريق الصينية إلى فهمنا أنها تكمل وتسهم بالكامل في تحقيق الأهداف والغايات المحددة في برنامج عمل فيينا وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وهي تقوم على التواصل والتعاون في إعادة تشكيل التجارة والاستثمار وتطوير البنية التحتية في آسيا وأفريقيا وأوروبا. إن نطاق المبادرة وحجمها هائلان وهي تبرز باعتبارها أهم مبادرة في عصرنا لتعزيز الربط عبر الوطني وتعزيز التجارة والاستثمار وتيسير التعاون للاستفادة الكاملة من الإمكانيات الاقتصادية للبلدان المشاركة.

ويمثل الممر الاقتصادي الصيني - الباكستاني جزءاً أساسياً من شبكة مبادرة الحزام والطريق، وهو ممر اقتصادي شامل بالنسبة للمنطقة. إنه الأسرع نمواً والأكثر فعالية بين جميع مشاريع مبادرة الحزام والطريق. ومن المتوقع أن يحقق الممر الاقتصادي الصيني - الباكستاني فوائد اقتصادية وإمائية ضخمة لكلا البلدين وبلدان أخرى في المنطقة. ومن خلال توطيد الربط الإقليمي وتعزيز التجارة والاستثمار وتحفيز النمو العالمي، من المتوقع أن يساعد الممر الاقتصادي الصيني الباكستاني على تحسين حياة ما يقدر بنحو ٣ بلايين شخص في الصين وجنوب آسيا وآسيا الوسطى وخارجها.

ليشمل الزراعة والسياحة والصناعة التحويلية، والمضي قدماً نحو إضافة قيمة للتعددين ومعالجة الأحجار الكريمة وشبه الكريمة. علاوة على ذلك، فقد وضعنا سياستنا العامة الصناعية الأولى على الإطلاق التي تهدف إلى تحسين قدرتنا الإنتاجية وتشجيع إنتاج واستهلاك السلع المحلية.

لذلك، ترحب زامبيا بالإعلان السياسي للاستعراض الرفيع المستوى لمنتصف المدة بشأن تنفيذ برنامج عمل فيينا لصالح البلدان النامية غير الساحلية للعقد ٢٠١٤-٢٠٢٤ الذي اعتمد للتو (القرار ١٥/٧٤)، وتتطلع إلى استمرار الدعم الموسع من جانب شركائنا في التنمية وبلدان المرور العابر النامية، وكذلك المنظمات الإقليمية والدولية وأصحاب المصلحة الآخرين.

السيد خان (باكستان) (تكلم بالإنكليزية): إسمحوا لي أولاً أن أهنيئ رئيس الجمعية العامة على عقد هذا الاجتماع الرفيع المستوى، الذي سيتيح لنا الفرصة لتقييم التقدم المحرز في مجال إدماج البلدان غير الساحلية في الاقتصادات العالمية.

وأؤيد البيان الذي أدلى به المراقب الدائم عن دولة فلسطين باسم مجموعة ال ٧٧ والصين.

بالنظر إلى ما يميز البلدان النامية غير الساحلية من بُعد جغرافي، فإنها تواجه تحديات محددة. وتتفاقم تلك التحديات بسبب عدم كفاية البنية التحتية والاتصال ومرافق الممرات للتغلب على أوجه القصور الهيكلية، وكذلك القيود الأخرى المفروضة على قدرتها على الانضمام إلى التجارة العالمية. ومما يثير القلق أن التقدم المحرز في المجالات ذات الأولوية في برنامج عمل فيينا لا يزال متبايناً وأن ثلث سكان البلدان النامية غير الساحلية لا يزالون يعيشون في الفقر، حيث لا تزال هذه البلدان تمثل أقل من ١ في المائة من تجارة البضائع في العالم. ومن أجل التغلب على أوجه القصور هذه، هناك حاجة لإحراز تقدم في التحول الهيكلي والاقتصادي في بنيتي المال والربط على المستوى العالمي.

وأوجه القصور في البنية التحتية المادية وعدم كفاية الوصول إلى الأسواق. ونرحب بالتطورات الحاصلة في مجالات مثل تعميق التكامل الإقليمي والتعاون وارتفاع معدل قبول اتفاق تيسير التجارة لمنظمة التجارة العالمية وتحسين جودة البنية التحتية والوصول إلى الطاقة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. كما جرى إحراز تقدم في مجالات الصحة والتعليم والمساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات.

لسوء الحظ أحرز تقدم محدود في مجالات أخرى. حيث لا يزال ثلث سكان البلدان النامية غير الساحلية يعيشون في الفقر المدقع، في حين زادت معدلات انتشار نقص التغذية كما أن حصة البلدان النامية غير الساحلية في تجارة البضائع العالمية لا تزال ضئيلة للغاية، حيث انخفضت في الواقع إلى ٠,٩٨ في المائة فقط في عام ٢٠١٨.

ومن الضروري تعزيز الشراكات والتعاون وحشد الدعم والمساعدة من أجل تحويل البلدان النامية غير الساحلية إلى بلدان "ذات ربط بري". وإندونيسيا على أهبة الاستعداد للعمل مع الأمم المتحدة والمجتمع الدولي لتحقيق هذا الهدف من خلال، في جملة أمور، سد الفجوة التمويلية الخاصة بالنقل والبنية التحتية وتعزيز القدرة على المشاركة في سلسلة التوريد العالمية. علاوة على ذلك، من المهم معالجة وسائل التنفيذ المتعلقة باحتياجات البلدان النامية غير الساحلية. ورغم بذل جهود كبيرة في تعبئة الموارد المحلية لا تزال هناك ثغرات هائلة في التمويل. ويجب على المجتمع الدولي توفير موارد معززة لهذه البلدان، على سبيل المثال، في شكل المساعدة الإنمائية الرسمية والاستثمار الأجنبي المباشر والتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي. وينبغي له كذلك مواصلة تقديم المساعدة التقنية والدعم في مجال تنمية القدرات، في ضوء احتياجات وأولويات كل من البلدان النامية غير الساحلية. ويمكن أن يكون هذا الدعم في مجالات من قبيل

وسيعزز مشروع ربط الطاقة لدينا، مشروع نقل وتجارة الكهرباء في آسيا الوسطى وجنوب آسيا جهودنا الرامية إلى التواصل مع البلدان غير الساحلية في آسيا الوسطى. إن مشاركتنا في منطقة التجارة الحرة لجنوب آسيا ومنظمة شنغهاي للتعاون ومنظمة التعاون الاقتصادي دليل على التزام باكستان بتنمية البلدان غير الساحلية في منطقتنا تمثيلاً مع برنامج عمل فيينا.

في الختام، أود أن أؤكد من جديد أن باكستان مستعدة لدعم البلدان النامية غير الساحلية لأننا نفهم أن برنامج عمل فيينا جزء لا يتجزأ من خطة عام ٢٠٣٠. وتنفيذه الكامل أمر أساسي إذا أردنا عدم التخلي عن أحد وأن نصل إلى من تخلفوا كثيراً عن الركب أولاً.

السيد كوبا (إندونيسيا) (تكلم بالإنكليزية): تؤيد إندونيسيا البيان الذي أدلى به المراقب الدائم عن دولة فلسطين باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين.

إنه لشرف لإندونيسيا أن تشارك في اجتماع اليوم. ونعتبر استعراض منتصف المدة فرصة لإعادة تنشيط الزخم السياسي وتعزيز التعاون الدولي لدعم تنمية البلدان النامية غير الساحلية. علاوة على ذلك، ترحب إندونيسيا باتخاذ القرار ١٥/٧٤ المعنون "الإعلان السياسي للاستعراض الرفيع المستوى لمنتصف المدة بشأن تنفيذ برنامج عمل فيينا لصالح البلدان النامية غير الساحلية للعقد ٢٠١٤-٢٠٢٤"، وتعرب عن تقديرها للممثلين الدائمين لبوتان والنمسا لقيادتهما المقتدرة للمشاورات الحكومية الدولية.

إن عالم اليوم يتسم بالتراطيب المتزايد بين التجارة والتمويل والتكنولوجيا، فضلاً عن التوزيع غير المتكافئ للثروة والمعرفة داخل البلدان وفيما بينها. وبينما أحرزت بعض البلدان النامية غير الساحلية بعض التقدم في مجال النهوض باقتصاداتها وتنميتها، لا تزال هذه المجموعة من البلدان تواجه قيوداً وتحديات محددة بما في ذلك الفقر والإنتاجية المتدنية والموارد الاقتصادية المحدودة

ويجب علينا كذلك أن ندعو إلى إقامة نظام اقتصادي دولي جديد وعادل ومتوازن. ويجب على البلدان المتقدمة النمو أن تضطلع بمسؤولياتها التاريخية وأن تفي بالتزاماتها الدولية، بما في ذلك ما يتعلق منها بالمساعدة الإنمائية الرسمية، فضلا عن أهداف أكثر طموحا من أجل التخفيف من آثار تغير المناخ.

وتؤيد كوبا الحق العالمي في التنمية القائم على الاحترام المتبادل والاعتراف بالمسؤوليات المشتركة ولكن متباينة، بما في ذلك أوجه الضعف الخاصة للبلدان النامية غير الساحلية.

وعلى ذلك الأساس، وتمشيا مع مبدأ التضامن والروابط الأخوية الوثيقة مع الشعوب النامية، وهو ما ظلت كوبا تدعو إليه باستمرار، نعيد تأكيد التزامنا القوي بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب كوسيلة للإسهام في تنفيذ برنامج عمل فيينا.

السيد مارغاريان (أرمينيا) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، أشكر السيد تيجاني محمد باندي، رئيس الجمعية العامة، على إعطاء الأولوية لاحتياجات البلدان النامية غير الساحلية ضمن جدول أعمال الجمعية العامة. كما نشكر السيدة فيكي تامويلو كاتويكامانو، الممثلة السامية المعنية بأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، ومكتبها على الجهود المتواصلة لحشد الدعم الدولي من أجل تنفيذ البرامج والمبادرات المتعلقة بالبلدان النامية غير الساحلية في شراكة مع وكالات وهيئات الأمم المتحدة ذات الصلة والمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية وغيرهم من أصحاب المصلحة ذوي الصلة.

ويشكل استعراض منتصف المدة الرفيع المستوى بشأن تنفيذ برنامج عمل فيينا لصالح البلدان النامية غير الساحلية للعقد ٢٠١٤-٢٠٢٤ معلما هاما لتقييم التقدم المحرز وتحديد الثغرات والتحديات قبل حلول موعد فترة الخمس سنوات الثانية الحاسمة لتحقيق أهداف البرنامج.

التنوع الاقتصادي وتعزيز الابتكار والتكنولوجيا وتعزيز حشد الموارد، بما في ذلك الحصول على التمويل المتاح.

وعلى جميعا واجب مشترك يتمثل في عدم ترك أحد يتخلف عن الركب. وتؤكد إندونيسيا من جديد أن برنامج عمل فيينا هو الالتزام العالمي الذي نتفانى جميعا من أجله. ويجب أن نواصل دعمنا للبلدان النامية غير الساحلية في التعجيل بتنفيذه.

السيدة رودريغيث أباسكال (كوبا) (تكلمت بالإسبانية): يؤيد وفد كوبا البيان الذي أدلى به باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين. وتود كوبا أن تعرب عن تقديرها لعقد هذا الاجتماع الرفيع المستوى لمتابعة واقتراح الإجراءات المتعلقة بأحكام برنامج عمل فيينا لصالح البلدان النامية غير الساحلية للعقد ٢٠١٤-٢٠٢٤.

إن التنفيذ الفعال وفي الوقت المناسب لبرنامج عمل فيينا أمر بالغ الأهمية لتحقيق الكامل لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. ويجب السعي إلى تنفيذ البرنامجين الإنمائيين معا في آن واحد، لأن التأخير في تنفيذهما يؤثر على تطلعاتنا إلى الاستدامة والقدرة على التكيف. ونرحب، في ذلك الصدد، بالتقدم المحرز في تنفيذ برنامج عمل فيينا، مع الإعراب عن الأسف لأنه لا تزال هناك تحديات كبيرة وأهداف يجب تحقيقها من أجل التنمية المستدامة للبلدان النامية غير الساحلية.

إن كوبا تدرك الاحتياجات والتحديات المحددة التي تواجه البلدان النامية غير الساحلية، الناشئة عن الظروف والقيود الجغرافية التي تؤثر سلبا على تنميتها المستدامة. إننا نحث المجتمع الدولي، ولا سيما منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، تحقيقا لتلك الغاية، على إيلاء اهتمام خاص للمجالات الستة ذات الأولوية في برنامج عمل فيينا بطريقة منسقة ومتسقة وفعالة. وعلينا أن نعمل على تعزيز وسائل تنفيذ برنامج عمل فيينا، ولا سيما فيما يتعلق بالتمويل ونقل التكنولوجيا وبناء القدرات وتعزيز الشراكات.

وتتعارض مع أهداف اتفاقية تجارة المرور العابر (الترانزيت) للدول غير الساحلية واتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار وقواعد النظام التجاري المتعدد الأطراف.

ويتناقض الحصار بصورة مباشرة مع نص وروح خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ ما يعوق أعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والمشاركة الاقتصادية، ومن ثم يؤثر سلبا على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. ولا يقتصر تشييد ممرات النقل الإقليمية، بالالتفاف لتفادي بلد معين، على عدم تعزيز الترابط والتعاون الإقليميين فقط، بل إنه يرسخ خطوط الفصل. ولذلك، من المهم للغاية أن يجري المجتمع الدولي والمنظمات المالية الدولية وغيرها من الجهات الفاعلة الإنمائية تقييما وافيا ودقيقا لمشاريع البنية التحتية الإقليمية للنقل.

وتولي أرمينيا أهمية خاصة للتعاون الإقليمي الشامل بين البلدان غير الساحلية وبلدان المرور العابر كشرط مسبق أساسي لإزالة الحواجز التي تعوق حرية حركة الأشخاص والسلع والخدمات ولأعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والحق في التنمية.

وفي الختام، أود أن أعيد تأكيد أرمينيا التزامها بالتنفيذ الكامل والفعال لبرنامج عمل فيينا بالتعاون مع الأمم المتحدة وشركائنا الدوليين.

السيد غاليغوس شيريبوغا (إكوادور) (تكلم بالإسبانية):
تؤيد إكوادور البيان الذي تلاه المراقب عن دولة فلسطين باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين. وتؤكد إكوادور من جديد دعمها وتشدد على ضرورة زيادة التزامات التعاون تجاه البلدان النامية غير الساحلية الـ ٣٢ في جميع أنحاء العالم على طريقها نحو التنمية.

إننا نقدر عرض تقرير الأمين العام الوارد في الوثيقة A/74/113، عن التقدم المحرز في تنفيذ برنامج عمل فيينا لصالح البلدان النامية غير الساحلية للعقد ٢٠١٤-٢٠٢٤، الذي

وينبغي النظر إلى تنفيذ برنامج عمل فيينا في السياق الأوسع لتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، فضلا عن ترابطه مع وثائق الأطر الاستراتيجية الأخرى، مثل برنامج عمل أديس أبابا واتفاق باريس وإطار سندي للحد من مخاطر الكوارث للفترة ٢٠١٥-٢٠٣٠. فالتصدي للتحديات المحددة التي تواجه البلدان النامية غير الساحلية أمر أساسي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وتدعو أرمينيا بقوة، بوصفها بلدا ناميا غير ساحلي، إلى التعاون الإقليمي ودون الإقليمي والترابط من خلال التجارة والنقل. فنحن نسترشد، في تطوير الترابط الإقليمي، بمبادئ الشمولية والشفافية والشراكة المتساوية وغير التمييزية. ويؤدي الترابط دورا حاسما في تعزيز التعاون عبر الحدود والربط بين الشعوب التي تقسمها النزاعات والأزمات، وبالتالي تعزيز الثقة والاطمئنان.

وعلى الرغم من عدم استقرار الحالة في منطقتنا، تواصل أرمينيا تطوير إمكاناتها في المرور العابر كمر بين أوروبا وآسيا. وسيربط مشروع طريق المرور السريع بين الشمال والجنوب، الجاري تشييده حاليا، الخليج الفارسي بموانئ البحر الأسود.

وتولي حكومة أرمينيا الأولوية لتطوير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كأداة هامة لخفض التكاليف وتيسير الوصول إلى الأسواق الأجنبية، مما يسهم في زيادة التجارة الخارجية. وقد كفلت أرمينيا، بمعدل تغلغل مرتفع جدا للإنترنت وقطاع تكنولوجيا معلومات سريع النمو، إمكانية وصول مفتوحة وميسورة التكلفة في جميع أنحاء البلد.

وأود أن أشدد على أن التدابير القسرية الانفرادية تضر بالتنمية المستدامة للبلدان غير الساحلية وبإدماجها الفعال في الأسواق العالمية. فاستمرار الحصار البري لحدود أرمينيا من قبل جيرانها من الغرب والشرق يضاعف التحديات الناشئة عن كونها بلدا غير ساحلي. وتنتهك محاولات عزل أرمينيا عن التعاون الاقتصادي الإقليمي وممرات النقل مبادئ القانون الدولي

ولذلك يجب أن نلاحظ الإجراءات التي اتخذتها مختلف الجهات الفاعلة الوطنية والدولية وأدت إلى مؤامرة زعزعة الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي التي واجهتها حكومة بلدي في الفترة من ٣ إلى ١٤ تشرين الأول/أكتوبر من أجل القيام بانقلاب. وكانت هناك شوارع وطرق سريعة مسدودة، واعتداءات، ونهب، وأضرار بالمرافق العامة والخاصة في مختلف القطاعات الإنتاجية والحكومية، وعنف كبير ضد أجهزة إنفاذ القانون، من قبيل الهجمات وعمليات الاختطاف والعدوان، والهجمات على وسائل الإعلام المستقلة وحتى القيود المفروضة على موظفي الإغاثة الذين يقومون بأعمال إنسانية، كما هو الحال مع الصليب الأحمر. وتقدر الأضرار التي لحقت بالمرافق والخسائر الأولية لهذه الأعمال الشريرة بعدة بلايين من الدولارات، ولا سيما بالنسبة لمباشري الأعمال الحرة الصغيرة ومتوسطة الحجم الذين تأثرت وسائل إنتاجهم.

إن حكومة بلدي، إذ تكرر تأكيد احترامنا الكامل للقانون الدولي، بما في ذلك الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، تؤكد من جديد التزامها بالديمقراطية والحكم الرشيد والعدالة وسيادة القانون وبالدور المسؤول للدولة في تعزيز تدابير الحماية الاجتماعية لتحقيق عالم عادل ومتوازن ومتسامح ومنفتح وشامل اجتماعيا.

ونشدد على واجبنا في بناء مجتمعات سلمية، يكون فيها الحوار الصريح والمفتوح والاحترام والتسامح أدوات لحل المنازعات مع الحكومات المسؤولة والخاضعة للمساءلة أمام ناخبينا.

السيدة وارد (بوتسوانا) (تكلمت بالإنكليزية): تأتي هذا الجلسة في الوقت المناسب لكي ندرس ونفكر في إنجازاتنا والتحديات التي نواجهها في جهودنا الرامية إلى تنفيذ برنامج العمل لصالح البلدان النامية غير الساحلية للعقد ٢٠١٤-٢٠٢٤. وكما هو واضح في ورقات المعلومات الأساسية التي أعدها مكتب الممثلة السامية لأقل البلدان نموا والبلدان

يركز على استعراض الإنجازات والتحديات الماثلة خلال السنوات الخمس الأولى. ولئن كنا نرحب بارتفاع الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للبلدان النامية غير الساحلية إلى ٤,٥ في المائة في عام ٢٠١٧، ومن المتوقع أن يظل عند ذلك المستوى حتى عام ٢٠٢٠، فإن الفرق في نمو الناتج المحلي الإجمالي فيما بين هذه البلدان يبعث على القلق. ومما يثير القلق أيضا أن حصتها من الصادرات العالمية انخفضت عموما بنسبة ١٨ في المائة بين عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٩، وكذلك معدلات العمالة، حيث انخفضت من حوالي ٢٧ في المائة في عام ٢٠١٥ إلى ٢٥,٥ في المائة في عام ٢٠١٧.

وفي منطقتنا، ووفقا لآخر تقرير للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بشأن هذه المسألة، نرحب بأن جهودا قد بُدلت لتحسين الهياكل الأساسية للنقل والربط في البلدان النامية غير الساحلية. إن التعاون الدولي في مختلف المجالات، ودعم الهياكل الأساسية المقاومة للكوارث، والمبادرات الرامية إلى سد الثغرات الرقمية والابتكارية، والوصول إلى الموارد المالية، هي أمور مهمة لدعم التحول الهيكلي لهذه البلدان.

وعلى الصعيد العالمي، نلاحظ مع القلق أنه نتيجة لهذه التحديات، كان متوسط ترتيب البلدان النامية غير الساحلية في مؤشر التنمية البشرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، في الفترة ما بين عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٨، أقل بنسبة ٢٠ في المائة من المتوسط العالمي.

وتشاطر حكومة بلدي، بوصفها بلدا ناميا، عدة تحديات م حكومات الدول الأعضاء الأخرى، وهي القضاء على الفقر والجوع ومكافحة أوجه عدم المساواة وبناء مجتمعات سلمية وعادلة وشاملة للجميع، وحماية حقوق الإنسان، وتعزيز النمو الاقتصادي المستدام والشامل للجميع وتحقيق التنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة - الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

وفيما يتعلق بمشاريع تطوير الهياكل الأساسية المذكورة أعلاه، تتوخى بوتسوانا كذلك تطوير خط السكك الحديدية العابر لكالاهاري إلى ناميبيا. كما ستربط خطوط السكك الحديدية بزامبيا عبر طريق كازونغولا وجسر للسكك الحديدية. ومن المتوقع أن تؤدي هذه المشاريع إلى خفض تكاليف النقل وربط بوتسوانا بالأسواق الإقليمية والعالمية.

وتعلق بوتسوانا أهمية كبيرة على تنفيذ اتفاق تيسير التجارة لمنظمة التجارة العالمية، كما يشهد على ذلك أن البلد كان من أوائل البلدان التي صدقت على الاتفاق وقدمت إخطارات بجميع تصنيفات أحكامه. وتضطلع بوتسوانا بإصلاحات لتيسير تنفيذ الاتفاق. وبوتسوانا ممتنة للمساعدة التي قدمها مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، ما مكنا من وضع خارطة طريق وطنية لتيسير التجارة، فضلا عن تدريب أعضاء اللجنة الوطنية لتيسير التجارة.

في الختام، اسمحوا لي أن أطلعكم على أن بوتسوانا قد أكملت استعراض سياستها التجارية الوطنية واستراتيجيتها الوطنية للتصدير، اللذين يهدفان إلى الإسهام، في جملة أمور، في تنويع الاقتصاد والتصدير، وتحسين القدرة التنافسية العالمية وتنمية القطاع الخاص وتمكين المواطنين اقتصاديا والقضاء على الفقر. وقد استعرضت هذه السياسات بمساعدة من مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية وأمانة الكمنولث.

أخيرا، اسمحوا لي أن أعرب عن تقدير حكومة بلدي للشركاء الإنمائيين الآخرين والمنظمات الدولية على دعمهم المستمر، وأن أؤكد أننا ما كنا لنفعل كل ما ذكر سابقا بدون مساعدتهم. ونؤيد أيضا تأييدا تاما الإعلان السياسي لاستعراض منتصف المدة الرفيع المستوى بشأن تنفيذ برنامج عمل فيينا الذي اعتمد هذا الصباح (القرار ١٥/٧٤)، ونشكر الميسرين المشاركين على جهودهم الدؤوبة.

النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، لا تزال بلداننا تواجه تحديات ناشئة عن كونها غير ساحلية. وقد أعرب المتكلمون الذين سبقوني عن هذه التحديات باقتدار. وحرصا على الوقت، لن أكرر ما قيل بالفعل.

وقد بذلت بوتسوانا ولا تزال تبذل جهودا للتصدي لهذه التحديات. واسمحوا لي أن أطلعكم على الجهود الوطنية لبوتسوانا من أجل تحسين الترابط والقدرة التنافسية. وأود أولا أن أكرر التأكيد على أن أولويات التنمية الوطنية لبوتسوانا هي النمو والمرونة الاقتصادية، والتنويع الاقتصادي، وإيجاد فرص العمل، وتخفيف حدة الفقر. وقد وضعت بوتسوانا سياسات وبرامج لتحقيق هذه الأهداف، بما في ذلك خطتنا الإنمائية الوطنية ورؤيتنا لعام ٢٠٣٦، من بين أمور أخرى.

وعلاوة على ذلك، حظي تطوير الهياكل الأساسية، بما في ذلك تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والنقل والهياكل الأساسية للطاقة، بمزيد من الأهمية في وضع خطتنا الإنمائية الوطنية الـ ١١. وتحقيقا لهذا الغرض، تسعى بوتسوانا بحمة أيضا إلى وضع استراتيجيات للتعاون الإقليمي بشأن تطوير الهياكل الأساسية وإدماجها كوسيلة لإيجاد طرق تجارية أكثر نشاطا وتوسيع نطاق الوصول إلى الأسواق. وقد أنشأت بوتسوانا، بالتعاون مع ناميبيا وجنوب أفريقيا، ممراً عبر كالاهاري، وهو طريق سريع يهدف إلى تيسير حركة السلع فيما بين البلدان الثلاثة على نحو أسرع وأرخص. ووقعت بوتسوانا أيضا مذكرة تفاهم لتطوير الممر بين الشمال والجنوب، الذي سيزيد من ربط بوتسوانا بالشركاء التجاريين الآخرين في الشمال والجنوب.

وتعكف بوتسوانا وزامبيا على بناء جسر كازونغولا، وهو مشروع مشترك بين البلدين يهدف إلى زيادة تيسير حركة السلع والأشخاص على طول الممر بين الشمال والجنوب، فضلا عن تيسير التجارة.

الفاعلة والأدوات وطرق التمويل. ونرحب بالإشارة الواردة في تقرير الأمين العام عن تنفيذ برنامج عمل فيينا إلى أهمية أن يزيد المجتمع الدولي دعمه المقدم في شكل المساعدات الإنمائية الرسمية والتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، فضلا عن الاستثمار الأجنبي المباشر بغية النهوض ببرنامج عمل فيينا (A/74/113، الفقرة ١٠٧).

وبالنسبة لبنما، بوصفها بلدا ناميا، فإن البنى التحتية والربط الجيد يؤديان دورا رئيسيا في تحقيق التنمية. ولا يزال هذان العنصران يمثلان تحديا للبلدان النامية. ولذلك فمن الأهمية بمكان إقامة تحالفات استراتيجية تتيح زيادة الاستثمار العام والخاص في البنى التحتية بهدف سد الثغرات داخل البلدان وفيما بينها. بناء على ذلك، سيتيح عام ٢٠٢٠ فرصة لتعزيز الحوار بشأن النقل المستدام لما له من أهمية حيوية بالنسبة للبلدان التي تواجه أوضاعا خاصة. كما تتيح الفرصة لمناقشة أثر تغير المناخ والإجراءات الشاملة اللازمة للتصدي لأي من تلك التحديات والاستفادة القصوى من هذه الفرص.

وأختتم بياني بالإعراب عن التزام حكومة بلدي بالتضامن والانضمام إلى الجهود الجماعية الرامية إلى التنفيذ الفعال للإعلان السياسي وبرنامج عمل فيينا لصالح البلدان النامية غير الساحلية. ويجب أن تكون كفالة تمكين هذه المجموعة من البلدان من الصمود التزاما راسخا بالنسبة للجميع.

السيد كاكاتور (الهند) (تكلم بالإنجليزية): نحن نؤيد البيان الذي أدلى به المراقب عن دولة فلسطين ذات مركز المراقب عن مجموعة ال ٧٧ والصين.

ونود أيضا أن نشكر الممثلين الدائمين لبوتان والنمسا على قيادتهما وفعالتهما في تيسير المفاوضات بشأن الإعلان السياسي الذي اعتمد في وقت سابق (القرار ٧٤/١٥).

السيدة كويل مورسيا (بنما) (تكلمت بالإسبانية): أود أن أبدأ بالإقرار بأهمية عقد استعراض منتصف المدة الشامل لتنفيذ برنامج عمل فيينا لصالح البلدان النامية غير الساحلية للعقد ٢٠١٤-٢٠٢٤، وأرحب باعتماد الإعلان السياسي بتوافق الآراء في بداية هذه الجلسة (القرار ٧٤/١٥).

يؤيد وفد بلدي البيان الذي أدلى به باسم مجموعة ال ٧٧ والصين.

لقد أحرز تقدم دون شك بعد مرور خمس سنوات على اعتماد برنامج عمل فيينا بمجالاته الستة ذات الأولوية التي تتناول الخصائص والتحديات الشاملة للبلدان النامية غير الساحلية البالغ عددها ٣٢ بلدا. غير أن اتباع النهج الكلي القائم على الارتباط الوثيق بخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ يتطلب بذل جهود إضافية كبيرة للتصدي بفعالية لسلباتها وقيودها. وتشكل الاحتياجات الخاصة للبلدان النامية غير الساحلية والتحديات الناشئة عن افتقارها إلى منفذ مجري عقبات خطيرة أمام تنميتها الكاملة، وخاصة إدماجها في التجارة العالمية.

وتؤكد فترة السنوات الخمس الأولى من برنامج عمل فيينا أن القضاء على الفقر والحد من مخاطر الكوارث المتصلة بالآثار المدمرة لتغير المناخ لا يزالان من الأولويات التي لا يمكن تجنبها، وأنه لا غنى عن التعجيل بخطة تلك الجهود. ولأجل النهوض ببرنامج عمل فيينا فإن من الضروري تنفيذ إجراءات في مجالات محددة مثل تعبئة الموارد المالية وتوفير بيانات موثوقة ودورية بوصفها أساسا لوضع السياسات، فضلا عن المساعدة التقنية ودعم بناء القدرات في مختلف الميادين لصالح تلك البلدان ال ٣٠ التي تواجه أوضاعا خاصة.

ويرى وفد بلدي أن من المهم أيضا الاعتراف بأن جميع البلدان تواجه تحديات على مختلف المستويات، وخاصة فيما يتعلق بإنشاء إطار متماسك ومتسق لتمويل التنمية ومن شأنه أن يسمح بالتنسيق بين البلدان النامية والجمع بين الجهات

إلى الأسواق الهندية للحصول على الخدمات الصحية والتعليم ولتسويق منتجاتها وسلعها. وتواصل الهند العمل بشكل وثيق مع أفغانستان وإيران لتطوير ميناء شاباهار. ومن المشاريع الأخرى التي تعمل الهند عليها بشكل وثيق مع إيران وشركاء آخرين، ربط شاباهار بالخليج الفارسي وآسيا الوسطى بواسطة ممر النقل الدولي بين الشمال والجنوب.

وتهدف مبادرتا الهند الأخيرتان: التحالف الدولي للطاقة الشمسية والتحالف من أجل البنى التحتية القادرة على مواجهة الكوارث، إلى مساعدة البلدان النامية وأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية على الوصول إلى الطاقة الشمسية بأسعار معقولة وتطوير البنى التحتية القادرة على مواجهة الكوارث، على التوالي. وستساعد هاتان المبادرتان على التنفيذ الناجح لخطة عام ٢٠٣٠، وإطار سينداي للحد من أخطار الكوارث للفترة ٢٠١٥-٢٠٣٠، واتفاق باريس بشأن تغير المناخ.

وفي عام ٢٠١٧ أنشأت الهند، بروح التعاون فيما بين بلدان الجنوب، صندوق الشراكة الإنمائية بين الهند والأمم المتحدة الذي تبلغ قيمته ١٥٠ مليون دولار لدعم المشاريع التحويلية المستجيبة للطلب والمملوكة للجنوب والرامية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة في البلدان النامية وأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية. وعلى مدى العامين الماضيين تقريباً تمكن الصندوق من تطوير ٣٨ مشروعاً في ٣٦ بلداً شريكاً.

وأود أن أؤكد للجمعية مرة أخرى دعم الهند القوي والتزامها الثابت بمواصلة تبادل خبراتها الإنمائية مع البلدان النامية غير الساحلية لمساعدتها في التغلب على التحديات التي تواجهها وتحقيق خطة عام ٢٠٣٠.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): استمعنا إلى آخر متكلم في قائمة المتكلمين في هذه الجلسة. وسوف نستمع إلى بقية المتكلمين عصر هذا اليوم.

وبيتيح اجتماع اليوم فرصة مواتية للدول الأعضاء للتداول بشأن التحديات التي تواجهها البلدان النامية غير الساحلية ووضع استراتيجيات للإجراءات الملموسة الواجب اتخاذها وتبادل أفضل الممارسات التي من شأنها أن تساعد على فتح المجال لإمكانات هذه البلدان.

وبالرغم من التقدم الاجتماعي والاقتصادي الملحوظ الذي شهده العالم على مدى العقود القليلة الماضية حال البعد الجغرافي للبلدان النامية غير الساحلية الذي يزداد سوءاً بسبب ضعف البنى التحتية للنقل والنقل العابر والجمارك والقيود على الموارد والقدرات ونقص فرص الحصول على التكنولوجيا، دون إدماج هذه البلدان في النظام الاقتصادي العالمي ونظام سلسلة الإمداد بطريقة فعالة. ويعتبر تنفيذ برنامج عمل فيينا للعقد ٢٠١٤-٢٠٢٤ لصالح البلدان النامية غير الساحلية جزءاً لا يتجزأ من تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ والتزام المجتمع الدولي بعدم السماح بتخلف أحد عن الركب بما في ذلك البلدان النامية غير الساحلية. وما تزال الهند، بوصفها بلداً نامياً ومن بلدان المرور العابر ملتزمة التزاماً كاملاً بتقديم دعمها وخبرتها للبلدان النامية غير الساحلية.

وقدمت الهند مبادرة بنغلاديش - بوتان - الهند - نيبال لتعزيز التعاون الاقتصادي وربط النقل بين نيبال وبوتان غير الساحليتين ولتمكين البلدان الأعضاء في المبادرة من الوصول إلى سلاسل الإمداد العالمية. وسيعزز اتفاق المركبات الآلية بين هذه البلدان من مواصلة نقل البضائع بطرق متعددة، ما يساعد في خفض التكاليف. وتجري أيضاً مناقشة التعاون في إطار المبادرة في مجالات الطاقة وإدارة الموارد المائية والربط بالطرق المائية الداخلية، فضلاً عن الربط بالسكك الحديدية.

يوفر ممر الشحن الجوي المباشر بين الهند وأفغانستان الذي أنشئ في عام ٢٠١٧ للمواطنين الأفغان، بما في ذلك المجتمعات الزراعية والتجارية، إمكانية الوصول السريع والمباشر

برنامج العمل

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): قبل رفع الجلسة، أود أن ألفت انتباه الأعضاء إلى موعد تعليق الدورة الحالية. ويذكر الأعضاء أن الجمعية العامة قد قررت في جلستها العامة الثانية المعقودة في ٢٠ أيلول/سبتمبر تعليق الدورة الرابعة والسبعين يوم الاثنين ١٦ كانون الأول/ديسمبر (انظر A/74/PV.2). ومع ذلك، وبالنظر إلى العمل الذي لا يزال يتعين إنجازه في هذا الجزء من الدورة، أود أن أقترح على الجمعية أن ترجى موعد تعليق الدورة إلى يوم الثلاثاء ٢٤ كانون الأول/ديسمبر.

فهل لي أن أعتبر أن الجمعية توافق على إرجاء موعد تعليق الدورة الرابعة والسبعين إلى يوم الثلاثاء ٢٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩؟

تقرر ذلك.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أود أيضاً أن أستشير الأعضاء بشأن تمديد أعمال اللجنة الخامسة.

يذكر الأعضاء أن الجمعية العامة، في جلستها العامة الثانية المعقودة في ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٩، قد وافقت على توصية المكتب بأن تنهي اللجنة الخامسة أعمالها بحلول يوم الجمعة ١٣ كانون الأول/ديسمبر. غير أن رئيس اللجنة الخامسة أبلغ رئيس الجمعية العامة بأن اللجنة تطلب تمديد عملها إلى يوم الثلاثاء ٢٤ كانون الأول/ديسمبر، نظراً إلى أن ذلك التمديد من شأنه تيسير النظر الشامل في بنود جدول الأعمال المعروضة على اللجنة.

فهل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة توافق على تمديد عمل اللجنة الخامسة إلى يوم الثلاثاء ٢٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩؟

تقرر ذلك.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٠.